

مدى تأثير دخول المصارف الأجنبية وأثرها في العائد والمخاطر: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن ودول الخليج العربي

* سوزان سمير عيسى

* خالد عبدالعال الزعبي

* جامعة البترا

* الجامعة الهاشمية

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير دخول المصارف الأجنبية على السوق المصرفي في الأردن ودول الخليج العربي. وتكونت عينة الدراسة من (٥٢) مصرفاً للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٤)، تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية. وقد خلصت الدراسة إلى أن أثر دخول المصارف الأجنبية على الدول عينة البحث مجتمعة على نحو غير مرغوب فيه على كل من صافي هامش الفائدة، والأرباح المحاسبية، ومخاطر المصارف. وعلى نحو مرغوب فيه على النشاطات غير الإقراضية، والمصاريف التشغيلية.

مصطلحات علمية

دخول المصارف الأجنبية،
المصاريف التشغيلية، هامش
الفائدة.

اقتصادية، ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له، ويعد في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

وقد عالجت دراسات وأبحاث كثيرة مدى التأثير الناتج عن دخول المصارف الأجنبية (سواء بإنشاء فروع كاملة، أو على شكل مساهمة في رأس مال المصارف المحلية) على المصارف المحلية في البلدان

لا تخرج العولمة عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل، بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وهي العوامل التي حولت العالم إلى قرية عالمية مترامية الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات

تم تسلم البحث في يونيو ٢٠١٠، وأجيز للنشر في يناير ٢٠١١.

- والمفاهيم والتكنولوجيا والاقتصاد وإدارة المصارف.
- القياس الكمي لتأثير دخول المصارف الأجنبية على المصارف المحلية.
- الكشف عن الجوانب المرغوب فيها وغير المرغوب فيها لأثر دخول المصارف الأجنبية من خلال ملاحظة المؤشرات الناتجة عن عملية القياس الكمي لهذا الأثر.
- المساهمة في الكشف عن عناصر القوة والضعف التي تتصف بها المصارف المحلية من خلال تطبيق نموذج ملائم للبيئة المحلية في الأردن والخليج العربي.

مشكلة البحث

تؤدي عملية دخول مصارف أجنبية إلى السوق المحلي؛ إلى ظهور مجموعة من الآثار التي قد يكون بعضها غير مرغوب فيه والبعض الآخر مرغوباً فيه على القطاع المصرفي المحلي في أية دولة، وتكمن المشكلة في القدرة على الكشف عن هذه الآثار والتمييز الدقيق فيما بينها، ومن ثم على بيان حقيقة الفوائد أو الخسائر التي قد تنجم عن فتح الأسواق المحلية أمام عناصر المنافسة جميعها.

فمن الآثار المرغوب فيها لدخول المصارف الأجنبية أنها جعلت المصارف المحلية تدخل بشكل إجباري ضمن آليات المنافسة، بكل ما يتطلبه ذلك من ضرورة التطبيق الدقيق لمفاهيم الجودة والإتقان، وهو الأمر الذي حفز المصارف المحلية

المضيفة مجال هذا التأثير. وتناولت هذه الدراسات عدة نواحٍ ومتغيرات مثل التأثير على الاقتصاد، والنواحي الاجتماعية والسياسية والقانونية، في كل من البلدان النامية والمتطورة.

وقد تمت دراسة هذه التأثيرات سواء في اتجاه واحد أو اتجاهين؛ أي التأثير على المصارف المحلية من دون الأجنبية، أو التأثير المتبادل على المصارف المحلية والأجنبية معاً. واستخدمت عدة نماذج لقياس مدى التأثير المتبادل، واستخرجت المتغيرات من قوائم الدخل والميزانيات العمومية للمصارف التي حددت لتكون عينة للمعالجة في كل دراسة أو بحث.

وكان من نتائج الدراسات التي تمت في هذا المجال أن هناك تأثيراً متبادلاً على بنود الميزانية وقائمة الدخل في كلا الاتجاهين، معتمدة على نوعية اقتصاد البلد المضيف لهذه المصارف. ومن نتيجة الدراسات السابقة والأبحاث التي تم الاطلاع عليها أرى أن هذا التأثير الناتج عن دخول هذه المصارف هو تأثير ذو دلالة معنوية سواء في اتجاه واحد أو في اتجاهين.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

- الكشف عن الإمكانيات والقدرات الكامنة للمصارف فيما يتعلق بتأثير دخول المصارف الأجنبية، وما نتج عن ذلك من تغيرات في العادات والتقاليد

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تمكين المصارف المحلية من الصمود والتصدي للأثار السلبية، وبيان وتعزيز الأثار الإيجابية الناتجة عن دخول المصارف الأجنبية إلى القطاع المصرفي المحلي، وذلك بتحليل الأثار الناتجة عن دخول هذه المصارف عبر إنجاز الخطوات الآتية:

- قياس الأثر الناتج عن دخول المصارف الأجنبية على السوق المحلي، وذلك بتطبيق نموذج ملائم يمكننا من تحقيق هذا الهدف.
- بيان اتجاه الأثر الناتج عن دخول المصارف الأجنبية على المصارف المحلية (أي: هل هذا الأثر في صالح المصارف المحلية أم في غير صالحها؟).
- بيان كيفية تطبيق النموذج المستخدم وإجراءات القياس التي سوف توصلنا للهدف.

مجتمع البحث وعينته

سيكون مجتمع البحث هو المصارف في الأردن والخليج العربي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٤)، بشرط وجود مصارف أجنبية في هذا المجتمع واستثناء أية دولة لا تحقق هذا الشرط خلال الفترة المذكورة. أما بالنسبة لعينة البحث، فتم اختيارها من مجموعات المصارف الوطنية التي تحقق الشروط الآتية:

لابتكار خدمات مصرفية جديدة، وتطوير سياساتها التسويقية لمواجهة المصارف الأجنبية ذات رأس المال الضخم والخبرة والتكنولوجيا المتطورة. أما الأثار غير المرغوب فيها فاكنتني بالإشارة إلى أهمها: وهو انخفاض قدرة المصارف على مواجهة، مما أثر على ربحيتها وحصتها من السوق المحلي، وتضاعفت احتمالات خروجها من السوق.

ويمكن توضيح أبعاد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- هل كان لدخول المصارف الأجنبية إلى الأردن ودول الخليج العربي أثر على هامش صافي الفائدة من حيث المدى؟
- هل كان لدخول المصارف الأجنبية إلى الأردن ودول الخليج العربي أثر على الأرباح المحاسبية من حيث جودتها ومصادرها؟
- هل كان لدخول المصارف الأجنبية إلى الأردن ودول الخليج العربي أثر على النشاطات غير الإقراضية مثل الاستثمارات في الأسهم والسندات والعقارات وغيرها؟
- هل كان لدخول المصارف الأجنبية إلى الأردن ودول الخليج العربي أثر على المصاريف التشغيلية من حيث زيادة فعاليتها وكفاءتها؟
- هل كان لدخول المصارف الأجنبية إلى الأردن ودول الخليج العربي أثر على مخاطر المصارف المحلية والمتمثلة في مخصصات القروض المتعثرة؟

والالتزامات قصيرة الأجل، والديون طويلة الأجل.

- صافي دخل الفوائد: عبارة عن إجمالي إيرادات الفوائد ناقصاً إجمالي مصروفات الفوائد ويجب الاهتمام بهذا الرقم؛ لأن تغييره بمرور الزمن يشير إلى مدى إجادة الإدارة في التحكم في مخاطر سعر الفائدة.

أما الهامش Spread: فهو عبارة عن الفرق بين متوسط العائد على الأصول المدرة للدخل (المربحة) ومتوسط تكلفة الالتزامات المنتجة للفائدة. (Koch, 2003: 875).

(٢) الأداء التشغيلي Operating Performance ويحتوي:

أ - معدل الربح المحاسبي (العائد على الأصول) Accounting Profitability (AP): هو عبارة عن صافي الدخل قبل الضريبة، مقسوماً على متوسط مجموع الأصول. (Koch, 2003: 874).

ب - الدخل من غير الفوائد Non Interest Income (NII): هو عبارة عن نسبة الدخل من غير الفوائد إلى مجموع الأصول، وتشمل الأرباح من الاستثمارات ودخل الإيجارات، وأرباح بيع الأصول (غير التشغيلية) وعمولات خدمة الودائع والدخل من الخدمات المقدمة للعملاء. (Koch, 2003: 104).

١ - توافر كل من قائمتي الدخل والميزانية العمومية لكل المصارف الداخلة في البحث خلال الفترة المحددة.

٢ - توافر جميع متغيرات البحث (المستقلة والتابعة) لجميع الدول والمصارف التي فيها، واستثناء أية دولة أو مصرف في حال غياب أي من المتغيرات المحددة

منهجية البحث

- التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث:
المتغيرات التابعة:

(١) هامش صافي الفائدة: Interest Rate Spread (IRS)

وهو عبارة عن نسبة صافي الدخل من الفوائد إلى مجموع الأصول المدرة للدخل (المربحة). (Koch, 2003: 873).

- إيرادات الفوائد: وهي مجموع الفوائد والأتعاب المكتسبة على كل أصول المصرف، والتي تشمل القروض والودائع لدى مؤسسات أخرى والأوراق المالية المحلية والأوراق المالية بغرض الاتجار، كما تشمل أيضاً المبالغ المحصلة عن التأجير التمويلي.

- مصروفات الفوائد: وهي إجمالي الفوائد المدفوعة على كل الخصوم التي يسد مقابلها فوائد وتشمل المعاملات، والودائع لأجل، والودائع الادخارية،

مصروفاً غير نقدي، ويشير إلى نظرة الإدارة لجودة قروض المصرف، ويتم طرحه من صافي دخل الفوائد المحققة التي تغفل ما قد يتحقق من خسائر القروض، وبينما تقوم الإدارة بتحديد حجم المخصصات اللازمة لمقابلة خسائر القروض في ضوء الظروف المحيطة، ودراسة القروض وموقف العملاء وغيرها". (حماد، ٢٠٠١: ١١٤).

ويمكن توضيح طبيعة العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة: عائد الاستثمار هو "العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل تخليه عن الاستمتاع بماله للغير ولفترة زمنية معينة"، أو يمكن أن يعرف على أنه "ثمن لتحمل عنصر المخاطرة أو عدم التأكد"، وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد أكبر كانت درجة المخاطرة أكبر فالعلاقة طردية. وهناك علاقة أيضاً بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة، أي كلما زادت الفترة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة. والمخاطرة تظهر نتيجة لظروف عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقيق أم عدم تحقيق العائد المتوقع. والعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون متباينة بحسب طبيعة وحجم الاستثمار.

"القروض غير العاملة Non Performing Loans: تعد القروض متعثرة عندما تتحول إلى حالة تكون فيها مستحقة، أو عندما تتعدل الشروط عند إعادة هيكلتها، وتكون القروض في حالة مستحقة عندما

أيضاً الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد يمكن تعريفها من خلال الأتعاب والرسوم المحصلة على الودائع، وتفرض المصارف أعباء على خدمة الحسابات، وأجور إيداع حفظ الودائع والأوراق المالية وغير ذلك من العمليات، وهنا إيرادات لخدمات الأوراق المالية مثل شراء أو بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء. (حماد، ٢٠٠١: ٧٠).

ج - مصاريف التشغيل:

Operating Expenses (OE)

نسبة مجموع المصاريف المحملة (Overhead Expenses) إلى مجموع الأصول، وتشمل مصروفات البيع والتوزيع، وهذه بدورها تشمل رواتب رجال المبيعات وعمولات البيع والإعلان والمعارض، والمصروفات الإدارية والعمومية، وتشمل الرواتب الإدارية ووسائل الاتصال، والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية وتكاليف التدقيق.

(٣) المخاطر (Risk):

سوف يتم اعتبار نسبة مخصصات أو احتياطات القروض المتعثرة إلى مجموع الأصول Ratio of Loan Loss Provision or Reserves to Total Assets بأنها مؤشر لقياس المخاطر في هذا البحث. "ويتمثل مخصص خسائر القروض في قيام المصرف بتخصيص احتياطي دوري لمقابلة خسائر القروض، ويعد ذلك

عدد المصارف الأجنبية الداخلة
NUMBER of Foreign Banks Entry
(FOR #)

نسبة عدد المصارف الأجنبية إلى
مجموع المصارف التجارية (سواء محلية
أو أجنبية).

في بعض البلدان يعد المصرف
أجنيباً إذا كانت نسبة إسهامه أكثر من
٥١٪ أما إذا كانت مساهمته ٤٩٪ فإنه يعد
مصرفاً وطنياً. وفي البعض الآخر تكون
الملكية كاملة للمصرف الأجنبي (الأم في
بلد المنشأ)، أي فروع لمصارف أجنبية.

بهذا المتغير نستطيع أن نخمن
مقدرة المصارف المحلية في توجيه
جهودها نحو المنافسة الفعالة في الوقت
التي تدخل به المصارف الأجنبية إلى
السوق. ونفترض أن المصارف الأجنبية
الداخلة تكون مدفوعة لغاية الأرباح
واختراق السوق، بينما المصارف المحلية
تكون مدفوعة لتقوية ممارستها وأنشطتها
المصرفية بشكل أكثر فعالية واستعادة
حصتها من السوق.

- متغيرات مستقلة ثانوية (مساعدة)

(١) عناصر مستوى المصرف Bank
Level Factors

تم استخدام هذا العنصر بما
يحتويه من المتغيرات الثلاثة، والتي سوف
نتحدث عنها بشيء من التفصيل، للسيطرة
على التأثيرات المحددة للمصارف، وهذه

تقوم المصارف بخضم جميع الفوائد على
القروض التي سبق أن سحبت، ولكنها لم
تحصل فعلاً، ويحدث هذا عند التوقف عن
تحصيل الفوائد أكثر من تسعين (٩٠) يوماً
بعد تاريخ الاستحقاق، ومع ذلك فإن وقت
التأخير بعد تاريخ استحقاق الديون قد
اختلف بصورة كبيرة.

**وتؤثر هذه الممارسات على القوائم
المالية من ناحيتين:**

الأولى: سوء تقدير القروض
المتعثرة الظاهرة في قائمة المركز المالي،
وهو ما يؤدي إلى مخاطر ائتمان أعلى مما
يمكن استنتاجه لو عرضت القروض
بطريقة صحيحة.

الثانية: تؤدي الفوائد المستحقة
التي لم تحصل إلى زيادة صافي دخل
الفوائد والتبعية الوصول إلى تقديرات غير
سليمة لهامش الفائدة الصافي والعائد على
الأصول على حق الملكية". (حماد،
٢٠٠١: ١١٤).

المتغيرات المستقلة

- متغير مستقل رئيس

الوجود (الدخول) الأجنبي Foreign
Presence

أحد طرق قياس التغير في الوجود
الأجنبي هو استخدام الدخول المصرفي
الأجنبي، وهذا المتغير استخدم ببساطة
نسبة المصارف الأجنبية إلى المجموع الكلي
للمصارف التجارية في الدول عينة البحث.

المتراكم للمصرف منذ أن بدأ في العمل،
مخصوماً منه توزيعات الأرباح المدفوعة
لحملة الأسهم. (حماد، ٢٠٠١: ٦٤)

(٢) العوامل الاقتصادية العامة General

Economic Factors

تم استخدام هذه العوامل
الاقتصادية، والتي يمكن أن تؤثر على
هامش صافي الفائدة، وأداء المصارف،
والمخاطر التي يتعرض لها وتشمل:

(أ) التضخم (INFL) Inflation

مستوى التضخم يراقب أو يتحكم
بالعلاقة المتوقعة المباشرة بين التضخم
ومعدل هامش الفائدة من جهة، والأرباح
من جهة أخرى، إذ إن معدل الفائدة المرتفع
مرتبط مع مستوى تضخم عالٍ وتوقع
لارتفاع التضخم، وانخفاض المعدل مرتبط
بتوقع الانخفاض في التضخم. (Koch, 2003: 248)

سوف نعبر عن التضخم هنا بنسبة
التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك (نسبة
التغير في مستوى الأسعار).

"الأرقام القياسية للأسعار Price
Index: يتم تقدير التغير في المستوى العام
للأسعار عن طريق استخراج الرقم
القياسي لأسعار المستهلكين (Consumer
Price Index) وهو أحد الأرقام القياسية
للأسعار، وقياس التغير في أسعار السلع
والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع
خلال فترة زمنية معينة.

المتغيرات تم احتواؤها بسبب تأثيرها
المباشر على ربحية المصارف.

(١) الأصول غير المدرة للفوائد Non- Interest Bearing Assets (NIBA)

هذا المتغير يراقب أو يسيطر على
مستوى الأصول، والتي لا تولد الدخل
المتحقق من الفوائد بطريقة مباشرة،
وتستخدم بديلاً لكفاءة المصارف.

وتمثل نسبة النقد، عوائد الودائع
من غير الفوائد، وعوائد الأصول من غير
الفوائد إلى مجموع الأصول.

وهي أصول غير قابلة للاستعمال،
ولا تصنف من ضمن الأصول المتداولة
مثل النقد المقيد، وهو كالنقد المحجوز
ضماناً لتسهيلات معينة أو المبالغ
المحجوزة خارج البلاد وغير قابلة
للتحويل، ومن أمثلتها النقد غير القابل
للاستعمال، وأيضاً الودائع من دون فوائد
مثل الحسابات الجارية.

(ب) مستوى الملكية Equity Level(EL)

هي عبارة عن نسبة الملكية في
المنشأة، ممثلة بالأسهم العادية والأسهم
الممتازة. (Koch, 2003: 869).

"هذا المتغير يمثل نسبة القيمة
الدفترية لملكية المساهمين إلى مجموع
الأصول، وتمثل حق الملكية في المصرف،
وتدرج الأسهم العادية والممتازة بالقيمة
الاسمية، وكذلك تدرج علاوة الإصدار عند
إصدار أسهم زيادة رأس المال. وتمثل
الأرباح المحتجزة من صافي الدخل

٢٠٠٢:٣٢٨). وتم اعتماد هذا التعريف في البحث لقياس متغير ندرة رأس المال.

(ج) متطلبات الاحتياطي Reserve Requirement:

هي عبارة عن النسبة المطبقة على الحسابات الجارية والودائع لأجل لتحديد متطلبات احتياطي الأصول. (Koch, 2003: 874). وتمثل متطلبات الاحتياطي القانوني من المصرف المركزي، والذي يمثل اقتطاع نسبة معينة من الودائع لدى المصارف حماية لحقوق المودعين.

نسبة متطلبات الاحتياطي القانوني تستخدم بسبب أن التغير بها يؤثر على أداء المصارف.

(د) النمو الاقتصادي Economic Growth (النتائج المحلي الإجمالي GDP):

سيتم قياسه على أساس نسبة التغير في متوسط الناتج المحلي الإجمالي. وقياس هذا المتغير تم استخدامه للتحكم أو السيطرة على أي تأثير يزيد بشكل عام النشاط الاقتصادي، وربما يؤثر من ثم على أداء المصارف وأرباحها.

فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: تحليل أثر دخول المصارف الأجنبية على هامش صافي الفائدة، بافتراض أن التغير في دخول المصارف الأجنبية يؤثر على أداء المصارف.

(ب) ندرة رأس المال Capital Scarcity

ندرة رأس المال هي عبارة عن "العرض الكلي للأصول المنتجة محدد بالمقارنة مع الطلب الكلي عليها". (Read, 2005). وتعد ندرة رأس المال عائقاً هيكلياً حاداً، يعوق عملية التطور؛ لأنه يعوق الاستثمار، ومن ثم يعوق النمو الاقتصادي.

في هذا البحث سوف يتم استخدام سعر إعادة الخصم بدلا من سعر الفائدة الاسمي على الأوراق المالية الحكومية، بسبب عدم توافر بيانات عن هذا المتغير في جميع البلدان المستخدمة بالعينة. والذي يتم حسابه عن طريق (سعر إعادة الخصم ناقصا معدل التضخم). وهذا المتغير يسمح للمصارف بزيادة الهوامش والأرباح.

"وسعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يستوفيه المصرف مقابل خصم ورقة تجارية قابلة للتداول سبق خصمها من قبل البنك، وهذا السعر يقرره في أمريكا مثلا، مصرف الاحتياطي الفيدرالي، وسعر الفائدة الذي يستوفيه المصرف يكون عادة مقابل خصم الأوراق التجارية التي هي من الدرجة الأولى، أو عن إقراض المال إلى الشركات التي تتمتع بسمعة ائتمانية ممتازة". (غطاس، ١٩٨٢:٤٦٠).

وأيضا يمكن تعريفه بأنه "السعر الذي يتقاضاه المصرف المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للمصارف التجارية، وهو يمثل أيضاً سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف التجارية نظير تقديم القروض لها". (شامية،

H₀: لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض الأرباح المحاسبية.

H₁: تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض الأرباح المحاسبية.

في دراسة Angelo and Michael J. Sullivan (2001) توصلت الدراسة إلى أن دخول البنوك الأجنبية مرتبطة بتخفيض هامش سعر الفائدة وأرباح البنوك، وكذلك دخول البنوك الأجنبية متفقة بشكل عام مع تطوير الإدارة الفعالة، أي: إن منافسة البنوك الأجنبية يلزم البنوك المحلية بزيادة فعاليتها.

الفرضية الثالثة: تم أخذ العمليات غير الإقراضية بشكل منفصل، والتي تعد من النشاطات غير التقليدية التي تقوم بها المصارف، والتي تتضمن الاستثمارات، وعمليات المضاربة.

H₀: لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة النشاطات غير الإقراضية.

H₁: تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة النشاطات غير الإقراضية.

الفرضية الرابعة: تحليل تأثير التغير في دخول المصارف الأجنبية على مصاريف العمليات، حيث إن أي تحسين مرتبط في الكفاءة الإدارية والهيكل التنظيمي بوصفه نتيجة متوقعة لانخفاض مصاريف العمليات، ومصاريف الاستهلاك، والمصاريف العامة ومصاريف صيانة الآلات.

ويمكن تعريف هامش صافي الفائدة بأنه متوسط معدل الفوائد التي يقبضها المصرف من النشاطات الإقراضية التي يقوم بها، مطروحاً منها متوسط الفوائد المدفوعة من المصارف على الودائع لديها.

H₀: لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض هامش صافي الفائدة.

H₁: تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض هامش صافي الفائدة.

وفي دراسة Classens, Kunt and Huizingo (2001) تم التوصل إلى أن البنوك الأجنبية تملك أرباحاً وعوائد كبيرة بالمقارنة مع البنوك المحلية في الدول النامية، وهذا يعكس الدخول إلى الدول المتطورة. ونتائج هذه الفرضيات تدل على أنه كلما زادت البنوك الأجنبية ودخولها إلى الأسواق المحلية في الدول النامية انخفضت ربحية وهوامش هذه البنوك (البنوك المحلية). وعلى المدى الطويل فإن البنوك الأجنبية ودخولها تطور عمليات أسواق البنوك المحلية لكي يستفيد منها المستهلكون.

الفرضية الثانية: يمكن قياس أداء عمليات المصارف بثلاثة بدائل وهي: الأرباح المحاسبية، والدخل من غير الفوائد، ومصاريف العمليات. الربح المحاسبي يتضمن الربح من جميع المصادر بالإضافة إلى هامش صافي الفائدة، وأيضاً أية أرباح مأخوذة من المصادر غير الإقراضية.

H₀: لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض المصاريف التشغيلية.

H₁: تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض المصاريف التشغيلية.

الفرضية الخامسة: أن الزيادة في دخول المصارف الأجنبية ربما يؤدي إلى إقناع المصارف المحلية للتعامل مع عملاء ذوي ملاءة ائتمانية قليلة، وهو ما يؤدي إلى زيادة مخاطر المصارف.

H₀: لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة في مخاطر المصارف المحلية في الأجل القصير.

H₁: تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة في مخاطر المصارف المحلية في الأجل القصير.

فقد تم استخدام نموذج التأثير العشوائي (Random-Effects Model) لتحليل العينة المستخدمة، وكذلك تم استخدام نموذج (Ordinary Least Square)، ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed-Effects Model).

– يقوم نموذج Ordinary Least Square (OLS) على أساس المربعات الصغرى، ويقوم باحتساب معاملات المتغيرات المستقلة، التي تعبر عن علاقتها بالمتغير التابع. وهو يفترض وجود مقطع ثابت يعبر عن قيمة المتغير التابع عندما تتساوى المتغيرات المستقلة مع الصفر. أي أن المقطع الثابت لهذا النموذج واحد لكل القطاعات.

– نموذج Fixed-Effects Model (FIX) في هذا النموذج يتم حذف أي من الثوابت التي يكون فيها تردد للتأثر بالوقت (Time-invariant)، وأي متغيرات مرتبطة بهذا الثابت؛ أي إن هذا النموذج

وقد حاولت دراسة Nihal (2004) Bayraktar and Yan Wang التحقق من تأثير دخول البنوك الأجنبية على أداء وفعالية البنوك المحلية وبينت كيف أن هذه العلاقة متأثرة بنتائج التحرر المالي والتحرري بمدى تغير أداء البنوك المحلية والتي يمكن قياس هذا الأداء بالموشرات التالية: صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفوائد، الربحية، المصاريف غير المباشرة، مخصصات القروض المتعثرة بدخول البنوك الأجنبية.

– وقد حاولت دراسة Nihal (2004) Bayraktar and Yan Wang التحقق من تأثير دخول البنوك الأجنبية على أداء وفعالية البنوك المحلية وبينت كيف أن هذه العلاقة متأثرة بنتائج التحرر المالي والتحرري بمدى تغير أداء البنوك المحلية والتي يمكن قياس هذا الأداء بالموشرات التالية: صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفوائد، الربحية، المصاريف غير المباشرة، مخصصات القروض المتعثرة بدخول البنوك الأجنبية.

– وقد حاولت دراسة Nihal (2004) Bayraktar and Yan Wang التحقق من تأثير دخول البنوك الأجنبية على أداء وفعالية البنوك المحلية وبينت كيف أن هذه العلاقة متأثرة بنتائج التحرر المالي والتحرري بمدى تغير أداء البنوك المحلية والتي يمكن قياس هذا الأداء بالموشرات التالية: صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفوائد، الربحية، المصاريف غير المباشرة، مخصصات القروض المتعثرة بدخول البنوك الأجنبية.

– وقد حاولت دراسة Nihal (2004) Bayraktar and Yan Wang التحقق من تأثير دخول البنوك الأجنبية على أداء وفعالية البنوك المحلية وبينت كيف أن هذه العلاقة متأثرة بنتائج التحرر المالي والتحرري بمدى تغير أداء البنوك المحلية والتي يمكن قياس هذا الأداء بالموشرات التالية: صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفوائد، الربحية، المصاريف غير المباشرة، مخصصات القروض المتعثرة بدخول البنوك الأجنبية.

– وقد حاولت دراسة Nihal (2004) Bayraktar and Yan Wang التحقق من تأثير دخول البنوك الأجنبية على أداء وفعالية البنوك المحلية وبينت كيف أن هذه العلاقة متأثرة بنتائج التحرر المالي والتحرري بمدى تغير أداء البنوك المحلية والتي يمكن قياس هذا الأداء بالموشرات التالية: صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفوائد، الربحية، المصاريف غير المباشرة، مخصصات القروض المتعثرة بدخول البنوك الأجنبية.

– وقد حاولت دراسة Nihal (2004) Bayraktar and Yan Wang التحقق من تأثير دخول البنوك الأجنبية على أداء وفعالية البنوك المحلية وبينت كيف أن هذه العلاقة متأثرة بنتائج التحرر المالي والتحرري بمدى تغير أداء البنوك المحلية والتي يمكن قياس هذا الأداء بالموشرات التالية: صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفوائد، الربحية، المصاريف غير المباشرة، مخصصات القروض المتعثرة بدخول البنوك الأجنبية.

التابع، كما أنه يمكننا من الحصول على نتائج أكثر دقة، وتفسير أكثر وضوحاً.

تأثيرات Random:

- تفترض النماذج الإحصائية المختلفة، سواء التباين أو الانحدار أن المتغير المستقل في هذا النموذج يكون عشوائياً.

- وتستعمل عموماً إذا كانت مستويات المتغير المستقل يعتقد بأنها مجموعة ثانوية من القيم المحتملة التي يرغب في تعميمها.

ولمقارنة النموذج الثابت مع العشوائي يمكن استخدام (Hausman Test) الذي يقوم على أساس (Chi Square Test)، ومن خلاله يمكن اختيار النموذج الأكثر كفاءة والأفضل.

ملاحظة: إذا كان عدد المتغيرات المستقلة أكبر من عدد القطاعات (المصارف) في الفرضية فإن نموذج (Random) لا يستخدم، ومن ثم لا وجود لاختبار (Hausman Test).

- أساليب تحليل البيانات

لاختبار فرضيات البحث وتحليل العلاقات المختلفة بين المتغيرات، اعتمد هذا البحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والقياسية وشملت أدوات التحليل ما يأتي:

يقوم بمعالجة (Intercept)، أي عنصر ثابت لكل قطاع (المصرف يمثل القطاع في هذا البحث) على حدة بحيث يكون هناك مقطع ثابت لكل قطاع.

تأثيرات Fixed:

- النموذج الإحصائي يستخدم نوعاً ما في الانحدار وتحليل التباين بافتراض أن المتغير المستقل ثابت.

- تعميم النتائج يمكن أن يطبق على القيم المماثلة للمتغير المستقل في مجتمع البحث أو دراسات أخرى.

- وهذا يؤدي إلى احتمالية إيجاد خطأ معياري صغير (أكثر قوة).

معاملات Fixed:

١ - المعاملات يمكن أن تثبت لتكون ثابتة ضمن المجموعات عن طريق وضعها بين تباين المجموعة التي تساوي صفراً.

٢ - ممكن أن تكون معاملات هذا النموذج ثابتة أو متغيرة ضمن المجموعات.

نموذج Random-Effects Model (RND):

يقوم هذا النموذج على معالجة المقطع الثابت (Intercept) على أنه متغير عشوائي، كما أنه يعطي احتساباً للمقطع الثابت لكل قطاع أو مصرف بشكل مستقل. ومن مزايا هذا النموذج تحسين العلاقات بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير

واقع المصارف في الدول محل الدراسة

الجهاز المصرفي بالأردن: أصبح

لدى الأردن جهاز مصرفي متطور يأتي في قمة هرمه البنك المركزي الأردني الذي باشر أعماله في أواخر عام ١٩٦٤، ويمارس حالياً جميع المهام والمسؤوليات التي تقوم بها عادة المصارف المركزية في الدول المتطورة. كما أن عدد المصارف المرخصة العاملة في المملكة ارتفع ليبلغ عام ١٩٩٥ واحداً وعشرين مصرفاً، منها خمسة فروع لمصارف أجنبية، والباقي مصارف وطنية، تسعة منها مصارف تجارية بما فيها مصرف الإسكان. بالإضافة إلى مصرف إسلامي وستة مصارف استثمارية. وقد ارتفع عدد فروعها العاملة في المملكة إلى ٤٣٠ فرعاً، وبذلك بلغ مؤشر عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع المصارف العاملة نحو عشرة آلاف نسمة لكل فرع، هذا ومن الجدير بالإشارة إليه في هذا الصدد إلى أن المصرف المركزي قد وافق في أواخر عام ١٩٩٥ على تأسيس مصرف الصادرات والتمويل، والذي زاول نشاطه في مطلع عام ١٩٩٦. أما على صعيد فروع المصارف الأردنية العاملة خارج المملكة، بما فيها مكاتب التمثيل، فقد وصل عددها في نهاية عام ١٩٩٥ إلى ٩٧ فرعاً، منها ٣٩ فرعاً في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، والباقي موزعة في كثير من دول العالم. ويذكر أيضاً في هذا المجال أنه يوجد في المملكة

أساليب إحصائية وصفية: من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط.

- نموذج Fixed-Effects Model (FIX):

يتم حذف أي من الثوابت التي يكون فيها تردد للتأثر بالوقت (Time-Invariant)، وأية متغيرات مرتبطة بهذا الثابت؛ أي: إن هذا النموذج يقوم بمعالجة (Intercept) أي عنصر ثابت لكل قطاع (المصرف يمثل القطاع في هذا البحث) على حدة، بحيث يكون هناك مقطع ثابت لكل قطاع.

- نموذج Random-Effects Model (RND):

يقوم هذا النموذج على معالجة المقطع الثابت (Intercept) على أنه متغير عشوائي، كما أنه يعطي احتساباً للمقطع الثابت لكل قطاع أو مصرف بشكل مستقل، ومن مزايا هذا النموذج تحسين العلاقات بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع، كما أنه يمكننا من الحصول على نتائج أكثر دقة، وتفسيراً أكثر وضوحاً.

- نموذج Ordinary Least Square (OLS):

يقوم هذا النموذج باحتساب معاملات المتغيرات المستقلة التي تعبر عن علاقتها بالمتغير التابع. وهو يفترض وجود مقطع ثابت يعبر عن قيمة المتغير التابع عندما تتساوى المتغيرات المستقلة مع الصفر.

نلاحظ من الجدول (١٧) في الملحقات ان نسبة كل من الموجودات للمصارف المحلية والأجنبية إلى إجمالي الموجودات، وكذلك الحال بالنسبة للودائع والتسهيلات في الأردن متقاربة ونسبة التذبذب فيها قليلة، وهذا دليل على مقدرة هذه المصارف على مواجهة المصارف الأجنبية. (المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، ٢٠٠٨).

الجهاز المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة: بالرغم من البداية المبكرة للعمل المصرفي في دولة الإمارات، فقد ظل محدوداً حتى سنة ١٩٧٣ عندما تأسس مجلس النقد بوصفه أول سلطة نقدية في الدولة الاتحادية حديثة التكوين، والتي كان أول إنجازاتها إصدار درهم الإمارات بوصفه عملة وطنية بدلاً من العملات الأخرى التي كانت متداولة. وقد توسع النشاط المصرفي بعد ذلك توسعاً كبيراً، فارتفع عدد المصارف التجارية من ٢٠ إلى ٤٩ مصرفاً سنة ١٩٨٠، كما ارتفع عدد فروعها من ٩٦ فرعاً في سنة ١٩٧٣ إلى ٤٣٧ فرعاً في سنة ١٩٨٠. وقد نجم عن وجود هذا العدد الكبير من المصارف في الدولة في تلك الفترة، احتدام حدة المنافسة فيما بينهما، مما دفع بعضها إلى التوسع الائتماني غير المدروس. وكانت نتيجة تلك الممارسات أن تعرض الجهاز المصرفي في دولة الإمارات إلى أزمة سيولة خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٧٨.

بالإضافة إلى ذلك ثلاثة مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية. (طراد: ٢٠٠٢) ثم توالى افتتاح عدد من المصارف الوطنية والأجنبية إلى أن أصبح عدد المصارف التجارية العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠٠٤ (٢٤) مصرفاً تضم (٦٢٢) فرعاً ومكتباً داخل المملكة و(١٣١) فرعاً خارج المملكة. (قانون البنوك بالأردن: ٢٢).

هنا لابد من الإشارة إلى أن التطور في القطاع المالي والمصرفي في الأردن لم يقتصر على النمو الكمي فقط، وإنما تعداه إلى النمو النوعي أيضاً، ممثلاً بدخول الأطر المؤسسية الجديدة لميدان العمل المصرفي والمالي، منها شركات الاستثمار، وسوق عمان المالية، وشركة ضمان القروض، وتوقع دخول شركة الرهن العقاري. هذا بالإضافة إلى طرح أدوات نقدية ومالية مثل أنونات الخزينة وسندات التنمية وسندات الخزينة وشهادات الإيداع بالدينار والدولار. وقد أدى ذلك بدوره إلى تطوير السوق القانونية للأوراق المالية. كما تم استعمال وسائل اقتراض وإيداع جديدة، مثل القروض المشتركة من الأسواق المالية الدولية والمحلية، وفتح الحسابات بالعملات الأجنبية لدى المصارف المرخصة، وإصدار قانون سندات المقارضة. أضف إلى ذلك أنه قد تم استخدام بطاقات الائتمان ونظام الصرف الآلي بغية تسهيل عمليات الإيداع والسحب. (طراد، ٢٠٠٢).

أمريكا الشمالية (٤)، أخرى (٨). ومن المؤشرات الرئيسية لتطور عمليات الوحدات المصرفية الخارجية، نذكر أن إجمالي الموجودات /المطلوبات لها حقق نمواً من ٣٧,٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٠ إلى ٥٩,٩ مليار دولار في بداية التسعينيات ليصل إلى ٦٤,٣ بليون دولار مع نهاية عام ١٩٩٥. وحينئذٍ بلغ عدد الإجمالي للعاملين في هذه الوحدات مجتمعة ١٤٥٤ عاملاً، ويمثل البحرينيون ٦٦ في المائة منهم.

ومنذ أن بدأ الترخيص لعمل هذه المصارف تزايد عددها حتى وصل حالياً إلى ٢٨. ويشير التوزيع الجغرافي إلى أن ٢٢٪ من هذه المصارف مؤسس محلياً، ومنها ٧ مؤسسات تعمل حسب المبادئ الإسلامية. ومع نهاية عام ١٩٩٥ بلغت الميزانية الموحدة لمصارف الاستثمار ٣,٩ بليون دولار، كما أن عدد العاملين بها بلغ ٧٠٩.

وعلى الرغم من تعدد أهداف مؤسسة نقد البحرين ووظائفها، فإن تطوير القطاع المصرفي والمالي بصورة تجعل من البحرين مركزاً مالياً عالمياً يعد من أهم الأهداف التي سعت إلى تحقيقها المؤسسة منذ إنشائها في عام ١٩٧٣، ومازالت تحرص على الإضافة إلى ما تحقق من إنجازات في هذا المجال. وفيما يخص هذا الهدف فقد تحقق الكثير خلال العشرين عاماً الماضية حتى بلغ عدد المؤسسات المصرفية والمالية العاملة في البحرين ١٨٠، منها عدد كبير من المؤسسات المالية العريقة على المستوى العالمي. وبصورة

بلغ عدد المصارف التجارية الأجنبية العاملة في الدولة خلال سنة ١٩٩٥ (٢٨) مصرفاً بما فيها بنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي أوقف عن العمل اعتباراً من ١٩٩١/٧/٥. أما فروعها العاملة في الدولة فقد بلغ عددها ١١٨ فرعاً ومكتب صرف واحد.

نلاحظ من الجدول (١٨) في الملحقات أن نسبة كل من الموجودات للمصارف المحلية والأجنبية إلى إجمالي الموجودات وكذلك الحال بالنسبة للودائع والتسهيلات في الإمارات العربية متقاربة ونسبة التذبذب فيها قليلة وهذا دليل على مقدرة هذه المصارف على مواجهة المصارف الأجنبية. (المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي في الإمارات، ٢٠٠٣-٢٠٠٧).

الجهاز المصرفي في البحرين: لاقت

دعوة مؤسسة النقد استجابة ملحوظة من المصارف العالمية، فوصل عدد الوحدات المصرفية الخارجية التي بدأت عملها في البحرين خلال منتصف السبعينيات إلى ٢٧ وحدة. واستمر تطور هذه الوحدات خلال الثمانينيات والتسعينيات حتى وصل عددها الآن إلى ٤٧ وحدة.

ويشير التوزيع الجغرافي للوحدات المصرفية الخارجية العاملة في البحرين، إلى أن ١١ منها مؤسس محلياً، أما بالنسبة لجنسية بقية الوحدات فهي على النحو الآتي: أوروبا الغربية (١١)، الدول العربية (باستثناء البحرين) (٧)، شرق آسيا (٦)،

١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، تلاه بعد ذلك المصارف الأجنبية الأخرى حيث تحولت إلى المسميات الآتية: البنك السعودي الهولندي والبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الفرنسي والبنك العربي الوطني وبنك القاهرة السعودي والبنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي التجاري المتحد والبنك السعودي للاستثمار. بجانب هذه البنوك يوجد البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، وهذه البنوك الثلاثة الأخيرة مملوكة ملكية كاملة لرؤوس أموال وطنية، أي ملكية سعودية مئة بالمئة. (حبيب، ٢٠٠٠).

الجهاز المصرفي في دولة قطر:

نتيجة للتطورات الاقتصادية، اكتسب الجهاز المصرفي والمالي في قطر مزيداً من التقدم والنشاط، فقد شهدت الفترة ما بين ١٩٦٤ وحتى أوائل السبعينيات تقدماً ملموساً في نشاط التجارة الخارجية، بحيث أنشئت شركة قطر للتأمين وفتح فروع لمصارف أجنبية، بالإضافة إلى مصرف قطر الوطني، ثم توالى بعد ذلك إنشاء مصارف وطنية حتى بلغ عددها ستة مصارف منها اثنان إسلاميان.

وقد تميز مصرف قطر المركزي خلال السنوات الماضية بحضوره الدائم وسط المستجدات الاقتصادية، سواء كانت محلية أو دولية، مستهدفاً التأثير في المجريات المحلية بما يخدم مسيرة الاقتصاد الوطني بوجه عام، وبما يكفل إزالة العقبات التي تعترض مسيرة الجهاز

خاصة تعد البحرين مركزاً عالمياً للوحدات المصرفية الخارجية في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث يعمل بها ٤٧ وحدة مصرفية خارجية، بلغت إجمالي موجوداتها/مطلوباتها ٤٦,٣ مليار دولار مع نهاية عام ١٩٩٥.

الجهاز المصرفي في المملكة

العربية السعودية: يتكون الجهاز المالي والمصرفي من مؤسسة النقد العربي السعودي، واثنى عشر مصرفاً سعودياً، وخمسة صناديق إقراض حكومية، ونحو ٤٢ شركة ومؤسسة تعمل في مجال الصرافة وتبديل العملات، وسوق للتعامل في الأسهم، يضم حالياً نحو ٦٩ شركة مساهمة من ضمنها ١١ شركة مصرفية. كما أنشأت الدولة في عام ١٩٨٦ الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، تسهم في ملكيتها ثلاث مؤسسات عامة. وإضافة إلى ذلك، يعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين ما يزيد على ٦٠ شركة ومؤسسة، تعمل بصفة وكلاء لشركات مسجلة في الخارج.

كانت البنوك التجارية العاملة في المملكة في السابق إما مملوكة بالكامل لمواطنين سعوديين أو فروع لبنوك أجنبية. إلا أنه بداية من عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) بدأت عملية سعودة المصارف الأجنبية، لتصبح شركات مساهمة سعودية يسهم فيها المواطنون السعوديون بما لا يقل عن ٦٠٪، ويسهم الشريك الأجنبي بما لا يزيد على ٤٠٪ من رأس مال المصرف. وبدأت سعودة المصارف بالبنك الأهلي الباكستاني ليصبح بنك الجزيرة في عام

وبنك مجان الدولي، فإن عدد البنوك العاملة في السلطنة بلغ ١٥ بنكاً في نهاية عام ٢٠٠٢ منها ٦ بنوك وطنية و٩ فروع لبنوك أجنبية. ويبلغ عدد فروعها ٣٥٦ فرعاً في مختلف مناطق السلطنة. هذا إلى جانب ٣ بنوك متخصصة لها ٢٦ فرعاً. (موقع وزارة الإعلام على شبكة الإنترنت)

بالنسبة للبنوك الأجنبية فإنها محدودة بالسلطنة، لكنها تنمو وتتزايد وتهدد البنوك المحلية، ففي الماضي البنوك الأجنبية كانت نشاطاتها محدودة في السوق العمانية؛ حيث كانت البنوك العمانية مسيطرة على هذه النشاطات، وبالأخص نشاطات التمويل التجاري، ولكن بتوقيع السلطنة اتفاقية التجارة الحرة أصبح شبح المنافسة للبنوك الأجنبية يلوح بالأفق.

واعتباراً من مطلع عام ٢٠٠٣ تم السماح بإنشاء مؤسسات تابعة مملوكة ملكية كلية للأجانب في السلطنة كما تم رفع نسبة المساهمة الأجنبية في المصارف المرخصة العاملة في السلطنة إلى ٧٠٪. وفي نهاية عام ٢٠٠٤ بلغ عدد المصارف التجارية العاملة بالسلطنة ١٤ بنكا منها ٥ مصارف محلية و٩ فروع لمصارف أجنبية. وبلغ عدد الفروع للمصارف المذكورة ٣٣٠ فرعاً داخل السلطنة في نهاية العام المذكور. (التقرير السنوي للبنك المركزي العماني، ٢٠٠٤)

الجهاز المصرفي في دولة الكويت:
قد أحرز هذا القطاع منذ نشأته في

المصرفي بوجه خاص. كذلك فقد أبدت السياسة النقدية خلال تلك الفترة مرونة واضحة في التكيف مع المستجدات النقدية الجارية على الساحة الدولية. ومن أبرز التطورات تلك التعليمات التي أصدرها السياسة النقدية مصرف قطر المركزي عام ١٩٩١م، والتي تعد محور السياسة المصرفية، ويتم إجراء التعديلات المناسبة عليها حتى تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والنقدية. (الصادق، ١٩٩٦).

نلاحظ من الجدول (١٩) في الملحقات أن نسبة كل من الموجودات للمصارف المحلية والأجنبية إلى إجمالي الموجودات، وكذلك الحال بالنسبة للودائع والتسهيلات في قطر متقاربة ونسبة التذبذب فيها قليلة وهذا دليل على مقدرة هذه المصارف على مواجهة المصارف الأجنبية. (المصدر: التقارير السنوية لمصرف قطر المركزي، ٢٠٠٣-٢٠٠٧)

الجهاز المصرفي في سلطنة عمان:
أنشئ البنك المركزي العماني في الأول من ديسمبر ١٩٧٤، وله فرعان أحدهما في مسقط والآخر في صلالة. وقد ارتفع رأسمال البنك من مليون ريال عماني إلى ٣٠٠ مليون ريال، اعتباراً من أبريل ٢٠٠٢. وقد بلغ إجمالي أصوله (موجوداته) / خصومه (مطلوباته) ٤٣٦٢,٧ مليون ريال عماني في نهاية عام ٢٠٠٢. وبينما شجع البنك المركزي البنوك التجارية إلى الاندماج، وهو ما أدى إلى حدوث عدد من الاندماجات بين البنوك المحلية آخرها الاندماج بين بنك ظفار العماني الفرنسي،

أجهزة تنفيذية على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، وأن تتأهل هذه البنوك بإمكانيات فنية تجعلها قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة في مجال المهنة المصرفية، وهذا يتطلب إفساح المجال أمام مساهمات بنوك أجنبية كبيرة في رؤوس أموال بعض البنوك الكويتية، وما يترتب على هذه المساهمات من جلب خبرات عريقة للبنوك الأجنبية المساهمة تنشيط العمل وترفع من مستوى أداء الأجهزة التنفيذية في البنوك الكويتية.

ولما كان التطور الذي طرأ على أنظمة البنوك في العالم في الوقت الحاضر، قد أظهر أن مصلحة البنوك الصغيرة تقتضي أن تقبل معها مساهمات بنوك كبيرة لكي تستطيع البنوك الصغيرة الاستفادة من خبرة هذا الشريك الكبير وإمكاناته، لذا فقد تضمن مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الأمة في ٢٨/٦/١٩٩٤ تعديل نص المادة من قانون الشركات التجارية بما يسمح بإسهام رأس مال أجنبي في البنوك الكويتية على ألا تقل نسبة رأس المال الكويتي بالبنك محل المساهمة عن ٦٠٪ من رأس المال، وهذا من شأنه أن يحقق سيطرة الإدارة الكويتية على البنك الذي يسهم فيه رأس المال الأجنبي، كما يحقق الاستفادة من خبرة المساهم الأجنبي، ومن الوجود الكبير للشريك الأجنبي في الأسواق الدولية بما لديه من شبكة واسعة من المراسلين في معظم أنحاء العالم. (غانم، ١٩٩٨).

الأربعينيات من القرن العشرين تطوراً كبيراً من حيث عدد الفروع المحلية والخارجية، أو حجم العمليات المحلية والدولية، وتأثيره في النشاط الاقتصادي للبلاد، وقد انعكس ذلك على جميع القطاعات، وتميل مختلف الأنشطة الاقتصادية واتساع مجالات استثماره على المستويين المحلي والعالمي، وما أسهم به في مجال تطوير السوقين النقدي والمالي في الكويت، واتساع نطاق إسهام القطاع المصرفي في ملكية أعداد متزايدة من المؤسسات المصرفية والمالية الإقليمية والعالمية، وهو ما حقق له الحضور الفعال والسمعة الممتازة واكتساب الخبرات الواسعة في مجال توطيد علاقاته المصرفية والمالية بجميع الأسواق المالية العالمية، وتأسيس فروع خارجية في جميع المراكز المالية العالمية لتيسير المعاملات المصرفية بين الكويت ودول العالم المختلفة، وتطوير نظم العمل واستحداث خدمات جديدة ومتطورة، واستخدام التقنية الحديثة ونظم المعلومات والحاسبات الآلية في إنجاز الاعمال.

ولقد انعكس هذا الأداء المتميز في زيادة رأسمال البنوك الكويتية التجارية والمتخصصة، وكذلك في ارتفاع حقوق المساهمين، وزيادة أرباح التشغيل، والأرباح الموزعة على المساهمين.

ومن الضروري لتطوير الجهاز المصرفي ولما يواجه النشاط الخارجي للبنوك الكويتية في الأسواق الدولية من منافسة حادة، أن تكون لدى البنوك الكويتية

اختصارات المتغيرات:

سوف نقوم في البداية بتوضيح اختصارات المتغيرات جميعها، وهي كما يأتي:

IRS: Interest Rate Spread	هامش صافي الفائدة
PTOI: Pretax Operating Income	الدخل التشغيلي قبل الضريبة (الربح المحاسبي)
OOI: Other Operating Income	الدخل من النشاطات غير الإقراضية
OE: Operating Expenses	المصاريف التشغيلية
RISK: Risk	المخاطر
FE: Foreign Bank Entry	دخول المصارف الأجنبية
NIBA: Non-Interest Bearing Assets	الأصول غير المدرة للفوائد
Equity: (EQ) Equity Level	مستوى الملكية
F: Inflation	التضخم
Overhead: (OE) Operating Expenses	المصاريف المحملة غير المباشرة
Scarcity: Capital Scarcity	ندرة رأس المال
Reserve: Reserve Requirement	الاحتياطي الإلزامي
Growth: (GDP) Gross Domestic Growth	نمو الناتج المحلي الإجمالي

جدول ١
تحليل وصفي لمتغيرات البحث للبلدان مجتمعة (لكل الفترة ولكل القطاعات)

	NIM	PTOI	OOI	OE	RISK	FE	NIBA	EQUITY	F	OVERHD	SCARC	RESERVE	GROWTH
Mean	5.041	1.599	1.123	2.077	1.385	0.382	0.482	11.942	1.819	2.077	4.093	0.077	8.545
Median	3.575	1.702	0.900	1.904	0.765	0.357	0.491	10.779	1.469	1.904	4.500	0.070	10.269
Maximum	21.080	6.210	11.530	10.570	16.300	0.696	0.973	37.687	16.998	10.570	9.000	0.190	26.270
Minimum	-0.290	-10.800	-0.403	0.090	-1.483	0.000	0.076	-31.355	-2.768	0.090	0.000	0.000	-14.131
Std. Dev.	4.026	1.400	1.088	1.085	1.845	0.238	0.172	6.375	2.491	1.085	2.944	0.052	9.028
Skewness	1.767	-3.022	4.773	2.311	3.176	-0.262	-0.124	-0.024	2.434	2.311	-0.091	0.702	-0.369
Kurtosis	5.536	22.816	35.393	14.224	19.722	1.569	2.633	10.486	14.432	14.224	1.603	3.177	2.790
Jarque-Bera	425.5	9657.3	25659.7	3315.2	7199.4	52.3	4.4	1261.0	3473.6	3315.2	44.7	45.1	13.262
Probability	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.110	+0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.001
Observations	540	540	540	540	540	540	540	540	540	540	540	540	540
Cross sections	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61

القطاعات ٢,٠٧٧ والذي يتراوح بين ٣,٣٤٢ في سلطنة عمان، والتي أظهرت أعلى نسبة و ١,٢٧٥ في الكويت، كما كانت باقي البلدان كما هو موضح في الجداول المرفقة (الملاحق).

- متوسط المخاطر (RSK) خلال الفترة لكل القطاعات ١,٣٨٥ والذي يتراوح بين ٣,٦٤٣ في البحرين و ٠,٥٤٦ في السعودية، بينما كانت النسب في البلدان الأخرى كما هو موضح بالجداول المرفقة (الملاحق).

- متوسط الدخول الأجنبية (FE) خلال الفترة لكل القطاعات ٠,٣٨٢ والذي يتراوح بين ٠,٦٦٤ للبحرين و ٠,٠٤٠ للكويت، بينما كانت النسب في البلدان الأخرى كما هو موضح بالجداول المرفقة (الملاحق).

- أما بالنسبة للمتغيرات الثلاثة (NIBA، EQ، OVERHED) التي تقيس مستويات البنوك نلاحظ ما يلي: متوسط الأصول غير المدرة للفوائد (NIBA) خلال الفترة لكل القطاعات كان ٠,٤٨٢ ويتراوح بين ٠,٦٠٨ للأردن و ٠,٢٧٥ لسلطنة عمان، بينما كانت النسب في البلدان الأخرى كما هو موضح بالجداول المرفقة (الملاحق).

- متوسط مستوى الملكية (EQ) خلال الفترة لكل القطاعات ١١,٩٤٢ ويتراوح بين ١٥,٦١٩ للإمارات العربية و ٧,٩٤٨ للأردن، بينما كانت النسب في البلدان الأخرى كما هو موضح بالجداول المرفقة (الملاحق).

التحليل الوصفي: في هذا الجزء سوف نقوم بتلخيص نتائج التحليل الوصفي للعينة مجتمعة مع إبراز النسب الأعلى والأدنى في البلدان محل العينة.

يشير الجدول (١) إلى تحليل المتغيرات بالطريقة الوصفية للبلدان مجتمعة، حيث كان عدد المشاهدات في هذه البلدان ٥٤٠ مشاهدة. أما عدد القطاعات فقد كانت ٦١ قطاعاً.

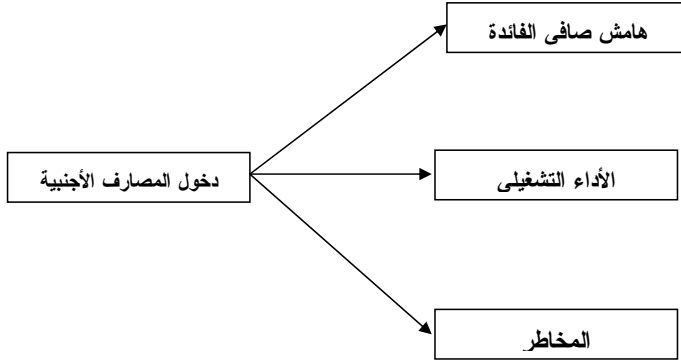
وقد أظهرت نتيجة التحليل أن متوسط صافي هامش الفائدة (NIM) خلال الفترة لكل القطاعات ولكل البلدان كانت ٥,٠٤١، وهذه النسبة تتراوح بين ١١,٩١٦ في الأردن والتي أظهرت أعلى نسبة و ٢,١٩٧ في البحرين، بينما كانت باقي البلدان كما هو موضح في الجداول المرفقة.

من خلال الجدول (١)، بالنسبة للمتغيرات التي تقيس أداء البنوك (PTOI، OE، OOI) نلاحظ أن متوسط الدخل قبل الضريبة (PTOI) خلال الفترة لكل القطاعات ١,٥٩٩ والذي يتراوح بين ١,٨٦٣ في الكويت والتي أظهرت أعلى نسبة، و ٠,٦٣٧ في الأردن، كما كانت باقي البلدان كما هو موضح في الجداول المرفقة.

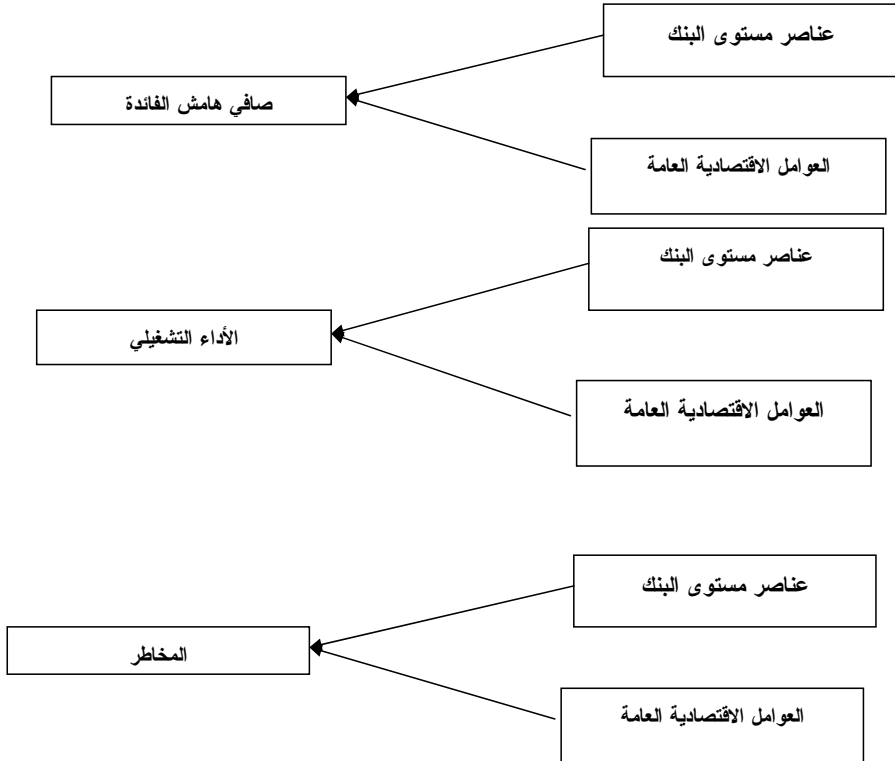
كذلك فقد كان متوسط الدخل من غير الفوائد (OOI) خلال الفترة لكل القطاعات ١,١٢٣ والذي يتراوح بين ٢,٢٣٤ في البحرين والتي أظهرت أعلى نسبة و ٠,٥٤٤ في الأردن، كما كانت باقي البلدان كما هو موضح في الجداول المرفقة. متوسط مصاريف العمليات (OE) خلال الفترة لكل

التحليل الكمي للبحث

اولا: النماذج التطبيقية للبحث النموذج العام التطبيقي للبحث



ثانيا: النماذج الفرعية التطبيقية للبحث



معادلات النماذج التطبيقية وتفسيرها

$$NIM = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 OE + \beta_3 F + \beta_4 SCARC + \beta_5 GROWTH + \beta_6 RESERVE + \beta_7 FE + \beta_8 EQUITY \quad (1)$$

هامش صافي الفائدة = المقطع
الثابت + المعامل^(١) * الأصول غير المدرة
للفوائد + المعامل^(٢) * المصاريف
التشغيلية + المعامل^(٣) * التضخم +
المعامل^(٤) * ندرة رأس المال +
المعامل^(٥) * النمو الاقتصادي +
المعامل^(٦) * متطلبات الاحتياطي +
المعامل^(٧) * دخول المصارف الأجنبية +
المعامل^(٨) * مستوى الملكية.

وقد تم ربط جميع المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) مع المتغير التابع وهو هامش صافي الفائدة لبيان أثر دخول المصارف الأجنبية على هذا المتغير، وهذه المعادلة تمثل الفرضية الأولى وهي:

"لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض هامش صافي الفائدة"

$$PTOI = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 OE + \beta_3 F + \beta_4 SCARC + \beta_5 GROWTH + \beta_6 RESERVE + \beta_7 FE + \beta_8 EQUITY \quad (2)$$

الربح المحاسبي (الربح قبل الفائدة والضريبة) = المقطع الثابت + المعامل^(١)
* الأصول غير المدرة للفوائد +
المعامل^(٢) * المصاريف التشغيلية +
المعامل^(٣) * التضخم + المعامل^(٤) *
ندرة رأس المال + المعامل^(٥) * النمو
الاقتصادي + المعامل^(٦) * متطلبات
الاحتياطي + المعامل^(٧) * دخول

- متوسط مصاريف العمليات (OVERHD) خلال الفترة لكل القطاعات ٢,٠٧٧ والذي يتراوح بين ٣,٣٤٢ لسلطنة عمان و ١,٢٧٥ للكويت، بينما كانت النسب في البلدان الأخرى كما هو موضح بالجدول المرفقة (الملاحق).

- متوسط التضخم (F) خلال الفترة لكل القطاعات ١,٨٦٠ والذي يتراوح بين ٣,٠٦٦ في دولة قطر و (-٠,١٤٤) في السعودية، بينما كانت النسب في البلدان الأخرى كما هو موضح بالجدول المرفقة (الملاحق).

- متوسط ندرة رأس المال (SCARC) خلال الفترة لكل القطاعات ٤,٠٩٣ والذي يتراوح بين ٦,٢٢٦ في الأردن و صفر في الإمارات والذي يعكس توفر رأس المال، بينما كانت النسب في البلدان الأخرى كما هو موضح بالجدول المرفقة (الملاحق).

- متوسط متطلبات الاحتياطي (Reserve) خلال الفترة لكل القطاعات ٠,٠٧٧، ويتراوح بين ٠,١٩٠ في قطر وصفر في الكويت، بينما كانت النسب في البلدان الأخرى كما هو موضح بالجدول المرفقة (الملاحق).

- وأخيراً متوسط النمو الاقتصادي (Growth) خلال الفترة لكل القطاعات ٨,٥٤٥، ويتراوح بين ١٢,٧١٤ في قطر و ٦,٤٠٥ في الأردن، بينما كانت النسب في البلدان الأخرى كما هو موضح بالجدول المرفقة (الملاحق).

$$OE = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 F + \beta_3 SCARC + \beta_4 GROWTH + \beta_5 FE + \beta_6 EQUITY \quad (4)$$

المصاريف التشغيلية = المقطع الثابت + المعامل^(١) * الأصول غير المدرة للفوائد + المعامل^(٢) * التضخم + المعامل^(٣) * ندرة رأس المال + المعامل^(٤) * النمو الاقتصادي + المعامل^(٥) * دخول المصارف الأجنبية + المعامل^(٦) * مستوى الملكية.

وقد تم ربط المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتميز المستقل الثانوي) مع المتغير التابع وهو المصاريف التشغيلية لبيان أثر دخول المصارف الأجنبية على هذا المتغير، وهذه المعادلة تمثل الفرضية الرابعة وهي:

" لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض المصاريف التشغيلية "

$$RISK = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 OE + \beta_3 F + \beta_4 SCARC + \beta_5 GROWTH + \beta_6 FE + \beta_7 EQUITY \quad (5)$$

المخاطر = المقطع الثابت + المعامل^(١) * الأصول غير المدرة للفوائد + المعامل^(٢) * المصاريف التشغيلية + المعامل^(٣) * التضخم + المعامل^(٤) * ندرة رأس المال + المعامل^(٥) * النمو الاقتصادي + المعامل^(٦) * دخول المصارف الأجنبية + المعامل^(٧) * مستوى الملكية.

المصارف الأجنبية + المعامل^(٨) * مستوى الملكية.

وقد تم ربط جميع المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتميز المستقل الثانوي) مع المتغير التابع، وهو الربح المحاسبي لبيان أثر دخول المصارف الأجنبية على هذا المتغير، وهذه المعادلة تمثل الفرضية الثانية وهي:

" لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض الأرباح المحاسبية "

$$OOI = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 OE + \beta_3 F + \beta_4 SCARC + \beta_5 GROWTH + \beta_6 FE + \beta_7 EQUITY \quad (3)$$

الدخل من غير الفوائد = المقطع الثابت + المعامل^(١) * الأصول غير المدرة للفوائد + المعامل^(٢) * المصاريف التشغيلية + المعامل^(٣) * التضخم + المعامل^(٤) * ندرة رأس المال + المعامل^(٥) * النمو الاقتصادي + المعامل^(٦) * دخول المصارف الأجنبية + المعامل^(٧) * مستوى الملكية.

وقد تم ربط المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتميز المستقل الثانوي) مع المتغير التابع وهو الدخل من غير الفوائد لبيان أثر دخول المصارف الأجنبية على هذا المتغير، وهذه المعادلة تمثل الفرضية الثالثة وهي:

" لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة النشاطات غير الإقراضية "

تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن (Prop. F) أقل من ٥٪، أي إن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ٢,٠٪ وهي أقل من ٥٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) له تأثير ذو دلالة إحصائية على هامش صافي الفائدة، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي الأصول غير المدرة للفوائد (NIBA)، والتضخم (F)، وندرة رأس المال (SCARC)، ومتطلبات الاحتياطي (Reserve) تؤثر جميعاً طردياً على المتغير التابع هامش صافي الفائدة والنمو الاقتصادي (Growth) يؤثر عكسياً عليه.

كما نلاحظ من نموذج FIX أن قيمة (Adj. R²) هي ٩٧٪ أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع هامش صافي الفائدة (IRS) بنسبة ٩٧٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن (Prop. F) أقل من ٥٪، أي إن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ١٪ وهي أقل من ٥٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) له تأثير ذو دلالة إحصائية بطريقة عكسية على هامش صافي الفائدة. وهذا يثبت الفرضية البديلة: تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض هامش صافي الفائدة، وهذا تفسير منطقي

وقد تم ربط المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) ما عدا متطلبات الاحتياطي مع المتغير التابع وهو المخاطر لبيان أثر دخول المصارف الأجنبية على هذا المتغير، وهذه المعادلة تمثل الفرضية الرابعة وهي:

"لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة في مخاطر المصارف في الأجل القصير".

اختبار فرضيات البحث للدول مجتمعة

الفرضية الأولى:

"لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض هامش صافي الفائدة".

$$NIM = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 OE + \beta_3 F + \beta_4 SCARC + \beta_5 GROWTH + \beta_6 RESERVE + \beta_7 FE + \beta_8 EQUITY$$
 بالنظر إلى الجدول (٢٠) (في الملاحق) نلاحظ أن عدد المتغيرات المستقلة ثمانية (٨) وعدد القطاعات المستخدمة للدول مجتمعة هو واحد وستون (٦١) قطاعاً؛ لذلك استخدمنا نماذج التحليل الإحصائي الآتية (OLS, Fixed, RND).

نلاحظ من نموذج OLS أن قيمة (Adj. R²) هي ٥٥٪، أي: إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع هامش صافي الفائدة (IRS) بنسبة ٥٥٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم

النماذج الثلاثة أعطت نتائج واحدة فإننا نقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية :

" لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض الأرباح المحاسبية".

$$PTOI = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 OE + \beta_3 F + \beta_4 SCARC + \beta_5 GROWTH + \beta_6 RESERVE + \beta_7 FE + \beta_8 EQUITY$$

نلاحظ من نموذج OLS أن قيمة (Adj. R²) هي ٤١٪، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع الأرباح المحاسبية (PTOI) بنسبة ٤١٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن (Prop. F) أقل من ٥٪، أي إن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ٧٥٪ وهي أكبر من ٥٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الأرباح المحاسبية، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية: لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض الأرباح المحاسبية. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي التضخم (F) والأصول غير المدرة للفوائد (NIBA) والمصاريف التشغيلية (OE) تؤثر جميعها عكسياً على المتغير التابع الأرباح المحاسبية ومستوى الملكية (EQ) يؤثر طردياً عليه.

بالنسبة للبلدان مجتمعة؛ إذ إن دخول المصارف الأجنبية يؤثر على المصارف في الدول عينة البحث، فتعمل هذه المصارف على تخفيض الفائدة المقبوضة على القروض، ورفع الفوائد المدفوعة على الودائع، وهذا نتيجة لمواجهة المنافسة مع المصارف الأجنبية، ولكي تشجع عملاءها على التعامل معها، وتحافظ على نوعية هؤلاء العملاء. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية، فهما النمو الاقتصادي (Growth) والتضخم (F) حيث يؤثران عكسياً على المتغير هامش صافي الفائدة. أما الأصول غير المدرة للفوائد (NIBA) وندرة رأس المال (SCARC) فيؤثران طردياً.

أما نموذج RND فإن قيمة (Adj. R²) هي ٩٧٪ أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع هامش صافي الفائدة (IRS) بنسبة ٩٧٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أن هذا النموذج ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ٤٪ وهي أقل من ٥٪ أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) له تأثير ذو دلالة إحصائية بطريقة عكسية على هامش صافي الفائدة، وهذا يثبت الفرضية البديلة. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي الأصول غير المدرة للفوائد (NIBA) التي تؤثر طردياً على المتغير التابع صافي الهامش. بما أن

وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ٢٨٪ وهي أكبر من ٥٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الأرباح المحاسبية، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي الأصول غير المدرة للفوائد (NIBA) والمصاريف التشغيلية (OE) وهما يؤثران عكسياً على المتغير التابع الأرباح المحاسبية، ومستوى الملكية (EQ) يؤثر طردياً عليه.

وبما أن النماذج الثلاثة أعطت نتائج واحدة فإننا نقبل الفرضية العدمية.
الفرضية الثالثة :

" لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة النشاطات غير الإقراضية ".

$$OOI = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 OE + \beta_3 F + \beta_4 SCARC + \beta_5 GROWTH + \beta_6 FE + \beta_7 EQUITY$$

نلاحظ من نموذج OLS أن قيمة (Adj. R²) هي ٤١٪، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع النشاطات غير الإقراضية (OOI) بنسبة ٤١٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن (Prop. F) أقل من ٥٪، أي إن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ٠,٢٠٪ وهي أقل من ٥٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) له

كما نلاحظ من نموذج FIX أن قيمة (Adj. R²) هي ٧٤٪، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع الأرباح المحاسبية (PTOI) بنسبة ٧٤٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن (Prop. F) أقل من ٥٪، أي إن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ٨٪ وهي أكبر من ٥٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الأرباح المحاسبية، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية: لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض الأرباح المحاسبية، وهذه نتيجة فعلية للدخول الأجنبي، وبقيت الأرباح المحاسبية مرتفعة بسبب التركيز على النشاطات غير الإقراضية لتعويض الخسائر في انخفاض هامش صافي الفائدة. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي المصاريف التشغيلية (OE) حيث تؤثر طردياً على المتغير التابع الأرباح المحاسبية.

أما نموذج RND فإن قيمة (Adj. R²) هي ٧٨٪، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع الأرباح المحاسبية (PTOI) بنسبة ٧٨٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أن هذا النموذج ملائم.

تأثير ذو دلالة إحصائية بطريقة طردية على النشاطات غير الإقراضية، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة: تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة النشاطات غير الإقراضية، أي إن المصارف المحلية في الدول عينة البحث تعمل على زيادة نشاطاتها غير الإقراضية لكي تعوض فقدانها العمليات التقليدية التي نافستها المصارف الأجنبية عليها، وعملت على تطوير عملياتها المصرفية لتواجه العمليات المصرفية الحديثة التي أدخلتها المصارف الأجنبية إلى السوق المصرفية المحلية، ولكي تعوّض انخفاض أرباحها المحاسبية عملت على زيادة هذه النشاطات. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي المصاريف التشغيلية (OE) ومستوى الملكية (EQ)، وهما يؤثران طردياً والتضخم (F) الذي يؤثر بطريقة عكسية على المتغير التابع النشاطات غير الإقراضية.

كما نلاحظ من نموذج FIX أن قيمة R^2 (Adj. R^2) هي ٩٠٪ أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع النشاطات غير الإقراضية (OOI) بنسبة ٩٠٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أن هذا النموذج ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ١٪ وهي أقل من ٥٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) له تأثير ذو دلالة إحصائية على OOI، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة، وهذا ما أثبتته النموذجان السابقان. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي المصاريف التشغيلية (OE) ومستوى الملكية (EQ)، وهما يؤثران طردياً على المتغير التابع النشاطات غير الإقراضية.

الفرضية الرابعة :

"لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض المصاريف التشغيلية".

$$OE = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 F + \beta_3 SCARC + \beta_4 GROWTH + \beta_5 FE + \beta_6 EQUITY$$

كما نلاحظ من نموذج FIX أن قيمة R^2 (Adj. R^2) هي ٩٠٪ أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع النشاطات غير الإقراضية (OOI) بنسبة ٩٠٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. F) = ٤٪ وهي أقل من ٥٪، أي إن متغير

تأثير ذو دلالة إحصائية بطريقة عكسية، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة: زيادة دخول المصارف الأجنبية يؤدي إلى انخفاض المصاريف التشغيلية، وهذا دليل على مدى اتجاه الإدارات في المصارف المحلية مجتمعة لتخفيض هذه المصاريف والعمل على إدارتها بكفاءة عالية وأيضاً عملت هذه المصارف على تحسين أساليب الإنتاج وإدخال التكنولوجيا نتيجة المنافسة مع المصارف الأجنبية، وكذلك التوجه إلى النشاطات غير الإقراضية عمل على تخفيض هذه المصاريف. ولا يوجد متغيرات مستقلة ثانوية لها تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع المصاريف التشغيلية.

أما نموذج RND فإن قيمة R^2 هي 0.61 ، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع المصاريف التشغيلية (OE) بنسبة 61% ، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أن هذا النموذج ملائم. وقد كانت قيمة $(Prop. FE) = 0.68$ وهي أكبر من 0.5 ، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية: لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض المصاريف التشغيلية، وهذا عكس ما أثبتته النموذجان السابقان. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة

نلاحظ من نموذج OLS أن قيمة R^2 (Adj. R^2) هي 0.9 ، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع المصاريف التشغيلية (OE) بنسبة 90% ، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن $(Prop. F)$ أقل من 0.5 ، أي إن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة $(Prop. FE) = 0.86$ وهي أكبر من 0.5 ، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية: لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض المصاريف التشغيلية. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي الأصول غير المدرة للفوائد (NIBA)، حيث تؤثر عكسياً على المتغير التابع المصاريف التشغيلية.

كما نلاحظ من نموذج FIX أن قيمة R^2 (Adj. R^2) هي 0.55 ، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع المصاريف التشغيلية (OE) بنسبة 55% ، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن $(Prop. F)$ أقل من 0.5 ، أي إن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة $(Prop. FE) = 0.9$ وهي أقل من 0.5 ، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) له

التوسع في منح الائتمان لتعوض انخفاض أرباحها المحاسبية نتيجة انخفاض هامش صافي الفائدة. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي مستوى الملكية (EQ) والنمو الاقتصادي (Growth) وهما يؤثران عكسياً وندرة رأس المال (Scarc) الذي يؤثر طردياً على المتغير التابع المخاطر.

كما نلاحظ من نموذج FIX أن قيمة $(Adj. R^2)$ هي ٧٤٪، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع المخاطر (RSK) بنسبة ٧٤٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن (Prop. F) أقل من ٥٪، أي إن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ٠,١٪ وهي أقل من ٥٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على RISK، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية: لا يؤدي دخول المصارف الأجنبية إلى انخفاض مخاطر المصارف في الأجل القصير. ولا يوجد متغيرات مستقلة ثانوية لها تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع المخاطر.

أما نموذج RND فإن قيمة $(Adj. R^2)$ هي ٧٩٪، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع المخاطر (RSK) بنسبة ٧٩٪، وأن باقي

إحصائية فهي الأصول غير المدرة للفوائد (NIBA)، إذ تؤثر عكسياً على المتغير التابع المصاريف التشغيلية.

وبما أنه تمت المقارنة بين هذا النموذج والنموذج السابق بوساطة (Hausman Test) فإننا نختار نموذج FIX لكي نثبت هذه الفرضية لكونه أكثر دقة. الفرضية الخامسة:

«لا تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة مخاطر المصارف في الأجل القصير».

$$RISK = \alpha + \beta_1 NIBA + \beta_2 OE + \beta_3 F + \beta_4 SCARC + \beta_5 GROWTH + \beta_6 FE + \beta_7 EQUITY$$

نلاحظ من نموذج OLS أن قيمة $(Adj. R^2)$ هي ٣٥٪، أي إن المتغيرات المستقلة (المتغير المستقل الرئيس والمتغيرات المستقلة الثانوية) تفسر المتغير التابع المخاطر (RSK) بنسبة ٣٥٪، وأن باقي النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أيضاً أن (Prop. F) أقل من ٥٪، أي إن النموذج المستخدم ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = ٠,٠٪ وهي أقل من ٥٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) له تأثير ذو دلالة إحصائية بطريقة طردية على المتغير التابع RISK ومن ثم نقبل الفرضية البديلة: تؤدي زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة مخاطر المصارف في الأجل القصير، والسبب في زيادة هذه المخاطر توجه المصارف المحلية في الدول مجتمعة إلى

الإقراضية)، وOE الفرضية الرابعة (المصاريف التشغيلية)، وRISK الفرضية الخامسة (مخاطر المصارف في الأجل القصير).

في كل نموذج تم بيان أي من الفرضيات تم قبولها؛ العدمية أو البديلة، في العمود الأخير تم بيان أي قرار تم اعتماده لإثبات هذه الفرضية بناء على دقة النموذج.

المملكة الأردنية الهاشمية

أثر الدخل المصرفي الأجنبي على المصاريف التشغيلية، ولم يؤثر على المتغيرات الأخرى. ويعود ذلك إلى ارتفاع أو استقرار هامش صافي الفائدة الذي أدى إلى ارتفاع الأرباح المحاسبية، وانخفاض أو استقرار المخاطر. وهذا دليل على إدارة المصارف المحلية لعملياتها بشكل كفاء. وأيضاً بالمحافظة على هامش صافي فائدة مرتفع، أي عملت هذه المصارف على تحسين أساليب الإنتاج وإدخال التكنولوجيا نتيجة المنافسة مع المصارف الأجنبية، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مصاريفها. ويمكن أن يكون سبب انخفاض المصاريف هو عدم زيادة النشاطات غير الإقراضية أو استقرارها.

مملكة البحرين

عمل الدخل المصرفي الأجنبي على تخفيض هامش صافي الفائدة ورفع المخاطر، ولم يؤثر على باقي المتغيرات. ويعود ذلك إلى الاضطرار لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية. ولكي تعوض المصارف المحلية خسائرها لفقدان عملياتها التقليدية عملت على التوسع في منح الائتمان، والتوجه

النسبة التي لم يتم تفسيرها تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم أخذها بعين الاعتبار. ونلاحظ أن هذا النموذج ملائم. وقد كانت قيمة (Prop. FE) = 0.01 وهي أقل من 5٪، أي إن متغير دخول المصارف الأجنبية (FE) له تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثانوية التي لها تأثير ذو دلالة إحصائية فهي مستوى الملكية (EQ) والنمو الاقتصادي (Growth) حيث يؤثران عكسياً على المتغير التابع المخاطر، والمصاريف التشغيلية (OE) تؤثر طردياً عليه.

وبمقارنة هذا النموذج مع النموذج السابق بواسطة (Hausman Test) فإننا نقبل إثبات الفرضية بواسطة نموذج RND لكونه أكثر دقة.

ملخص اختبار الفرضيات: وفيما

يلي سوف نقوم بتلخيص اختبار الفرضيات من حيث قبول أو رفض الفرضية العدمية أو البديلة وأي من النماذج التي تم اعتمادها لاختبار الفرضيات حسب دقة النموذج المستخدم.

حيث تحتوي الجداول على الفرضيات الخمس لكل بلد، ومن ثم النماذج الثلاثة وقبول الفرضية البديلة أو العدمية، وأخيراً أي من هذه النماذج الثلاثة مناسب لإثبات الفرضية.

حيث تمثل IRS الفرضية الأولى (هامش صافي الفائدة)، وPTOI الفرضية الثانية (الأرباح المحاسبية)، وOOI الفرضية الثالثة (النشاطات غير

جدول ٢
ملخص اختبار الفرضيات للأردن

الفرضية	نموذج OLS	نموذج FIX	نموذج RND	الإثبات
IRS	عدمية	عدمية	عدمية	عدمية
PTOI	عدمية	عدمية	عدمية	عدمية
OOI	عدمية	عدمية	عدمية	عدمية
OE	عدمية	بديلة	بديلة	بديلة
RISK	عدمية	عدمية	عدمية	عدمية

تصميم الباحثين

جدول ٣
ملخص اختبار الفرضيات لمملكة البحرين

الفرضية	نموذج OLS	نموذج FIX	نموذج RND	الإثبات
IRS	بديلة	بديلة	-	بديلة
PTOI	عدمية	عدمية	-	عدمية
OOI	عدمية	عدمية	-	عدمية
OE	بديلة	عدمية	-	عدمية
RISK	عدمية	بديلة	-	بديلة

تصميم الباحثين

مستقر أيضاً وبسبب المستوى المرتفع من هامش صافي الفائدة ازدادت المصاريف التشغيلية. ولم تلجأ هذه المصارف إلى النشاطات غير الإقراضية لتعويض أية خسائر نتيجة كفاية أرباحها المحاسبية.

سلطنة عمان

تم اللجوء إلى النشاطات غير الإقراضية للمحافظة على الأرباح المحاسبية ومستوى هامش صافي الفائدة ومستوى معين من المخاطر لمواجهة الضغوط التي تفرضها المنافسة، ونتيجة

للحصول على الأرباح من مصادر أخرى مثل العملات، وخدمات الودائع، وغيرها. ونتيجة لذلك استقرت الأرباح المحاسبية ومصاريف التشغيل وزادت المخاطر.

دولة الإمارات العربية المتحدة

بالرغم من الضغوط التنافسية التي تواجهها المصارف في الإمارات لتخفيض هامش صافي الفائدة فقد حافظت عليه بشكل جيد، ولم تتأثر بهذه الضغوط، وكذلك عملت على المحافظة على مستوى أرباح مرتفع أو مستقر ومستوى مخاطر

جدول ٤
ملخص اختبار الفرضيات للإمارات

الفرضية	نموذج OLS	نموذج FIX	نموذج RND	الإنبات
IRS	عدمية	عدمية	عدمية	عدمية
PTOI	عدمية	عدمية	عدمية	عدمية
OOI	بديلة	بديلة	بديلة	بديلة
OE	بديلة	بديلة	بديلة	بديلة
RISK	عدمية	عدمية	عدمية	عدمية

تصميم الباحثين

جدول ٥
ملخص اختبار الفرضيات لسلطنة عمان

الفرضية	نموذج OLS	نموذج FIX	نموذج RND	الإنبات
IRS	عدمية	عدمية	-	عدمية
PTOI	عدمية	عدمية	-	عدمية
OOI	عدمية	بديلة	-	بديلة
OE	عدمية	عدمية	-	عدمية
RISK	عدمية	عدمية	-	عدمية

تصميم الباحثين

الانخفاض هو الإدارة الفعالة من قبل المصارف المحلية لمواجهة المنافسة مع المصارف الأجنبية وإدخال التكنولوجيا ومواكبة تطوير الأعمال المصرفية.

المملكة العربية السعودية

للمحافظة على مستوى معين من الأرباح المحاسبية عملت المصارف المحلية على زيادة هامش صافي الفائدة بالرغم من الضغوط التنافسية التي تتعرض لها هذه المصارف، ولم يؤثر على باقي المتغيرات الأخرى. ولمواجهة المنافسة عملت هذه

لذلك فإن المصاريف التشغيلية ترتفع بارتفاع النشاطات غير الإقراضية.

دولة قطر

عمل الدخول المصرفي الأجنبي على تخفيض المصاريف التشغيلية. والسبب في هذا الانخفاض هو ارتفاع أو استقرار هامش صافي الفائدة وعدم زيادة النشاطات غير الإقراضية أو استقرارها، حيث لم تضطر المصارف المحلية إلى تعويض أية خسائر بالتوجه إلى أية نشاطات أخرى، وكذلك قد يكون سبب هذا

المصارف على زيادة كفاءة التكاليف يعزى انخفاض المصاريف التشغيلية بتخفيضها وإدارة المصاريف التشغيلية لسبب آخر هو استقرار أو انخفاض لتحقيق الهدف السابق. وأيضاً يمكن أن النشاطات غير الإقراضية.

جدول ٦
ملخص اختبار الفرضيات لدولة قطر

الإثبات	نموذج RND	نموذج FIX	نموذج OLS	الفرضية
عدمية	-	عدمية	عدمية	IRS
عدمية	-	عدمية	بديلة	PTOI
عدمية	-	عدمية	عدمية	OOI
بديلة	-	بديلة	عدمية	OE
عدمية	-	عدمية	عدمية	RISK

تصميم الباحثين

جدول ٧
ملخص اختبار الفرضيات للسعودية

الإثبات	نموذج RND	نموذج FIX	نموذج OLS	الفرضية
بديلة	-	بديلة	بديلة	IRS
عدمية	-	عدمية	عدمية	PTOI
عدمية	عدمية	عدمية	عدمية	OOI
بديلة	بديلة	بديلة	عدمية	OE
عدمية	عدمية	بديلة	عدمية	RISK

تصميم الباحثين

جدول ٨
ملخص اختبار الفرضيات للدول مجتمعة

الإثبات	نموذج RND	نموذج FIX	نموذج OLS	الفرضية
بديلة	بديلة	بديلة	بديلة	IRS
عدمية	عدمية	عدمية	عدمية	PTOI
بديلة	بديلة	بديلة	بديلة	OOI
بديلة	عدمية	بديلة	عدمية	OE
بديلة	بديلة	عدمية	بديلة	RISK

تصميم الباحثين

الدول مجتمعة

ولكن هناك استثناءات في بعض الحالات بسبب الظروف التي تحكم بعض البلدان؛ إذ يختلف التأثير من بلد إلى آخر، فيكون التأثير مرغوبا فيه في بلد وغير مرغوب فيه في بلد آخر.

أما بالنسبة للنتائج التفصيلية للبحث فسوف نقوم بعرض نتائج فرضية لكل بلد بالشكل الآتي:

١ - بالنسبة للأثر المترتب على هامش

صافي الفائدة: أثر دخول المصارف الأجنبية بشكل مرغوب فيه في كل من الإمارات، سلطنة عمان، السعودية، و قطر؛ حيث عمل على رفعه وذلك بسبب قوة هذه المصارف وقدرتها على مواجهة المصارف الأجنبية بقيت محافظة على مستوى معين من هامش صافي الفائدة.

أما بالنسبة للبحرين فقد عمل الدخول المصرفي الأجنبي على تخفيض هامش صافي الفائدة ورفع المخاطر، ولم يؤثر على باقي المتغيرات. ويعود ذلك إلى الاضطراب لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية. ولكي تعوض المصارف المحلية خسائرها لفقدان عملياتها التقليدية عملت على التوسع في منح الائتمان والتوجه للحصول على الأرباح من مصادر أخرى مثل العملات، وخدمات الودائع، وغيرها. ونتيجة لذلك استقرت الأرباح

عملت الضغوط التنافسية التي تواجهها المصارف الوطنية في الدول مجتمعة على تخفيض هامش صافي الفائدة، وللحفاظ على أرباح محاسبية مرتفعة ومصاريف تشغيلية منخفضة اتجهت إلى النشاطات غير الإقراضية، وتوسعت في منح الائتمان؛ وذلك لتعويض فقدانها عملياتها التقليدية، وهو ما أدى إلى ارتفاع المخاطر.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن دخول المصارف الأجنبية له تأثير مرغوب فيه في حالات معينة وغير مرغوب فيه في بعض الحالات الأخرى.

أما من الناحية الإيجابية، فإن زيادة دخول المصارف الأجنبية يؤثر في أداء المصارف المحلية ويجعلها أكثر كفاءة وفعالية، حيث يعمل على تخفيض المصاريف التشغيلية وإدارتها بكفاءة عالية، وعلى التوجه إلى النشاطات غير الإقراضية، والتركيز على النوعية الجيدة من العملاء ذوي الملاءة الائتمانية العالية في عمليات الإقراض.

أما من الناحية السلبية فإن زيادة دخول المصارف الأجنبية تؤدي إلى تخفيض هامش صافي الفائدة، تخفيض الأرباح المحاسبية، وزيادة المصاريف التشغيلية.

الأرباح، وتشجيعها للمحافظة على أداؤها، وذلك بسبب المحافظة على صافي هامش فائدة مرتفع.

٣ - الأثر المترتب على النشاطات غير الإقراضية: لا تؤدي الزيادة في دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة في النشاطات غير الإقراضية، حيث كان الأثر غير مرغوب فيه - من وجهة نظر المصارف المحلية - على النشاطات غير الإقراضية في كل الدول محل العينة، ماعدا سلطنة عمان.

المصارف عدا العمانية لم تعمل على زيادة نشاطاتها غير الإقراضية، واكتفت بالنشاطات الإقراضية التقليدية. وذلك بسبب عدم تأثر الأرباح المحاسبية بسبب ارتفاع هامش صافي الفائدة. فالمنافسة مع المصارف الأجنبية الداخلة حفزت مصارف هذه الدول لتعويض وتطوير عملياتها التقليدية إلى عمليات ونشاطات غير تقليدية، لكي تعوض فقدانها هذه العمليات. وهذا فعلا ما أثبتته الدراسات السابقة من توجّه المصارف نتيجة المنافسة لتطوير أعمالها وتعويض فقدانها العمليات التقليدية. وهذا دليل على الناحية الإيجابية لتأثير دخول المصارف الأجنبية، حيث تحفز المصارف لتطوير أداؤها وعملياتها بكفاءة وفعالية، وأثر أيضا على أداء المصارف والتوجه

المحاسبية ومصاريف التشغيل وزادت المخاطر.

أما بالنسبة للأردن فإن ذلك يعود إلى استقرار هامش صافي الفائدة الذي أدى إلى ارتفاع الأرباح المحاسبية وانخفاض أو استقرار المخاطر. وهذا دليل على إدارة المصارف المحلية لعملياتها بشكل كفاء. وأيضاً بالمحافظة على هامش صافي فائدة مرتفع، أي عملت هذه المصارف على تحسين أساليب الإنتاج وإدخال التكنولوجيا نتيجة المنافسة مع المصارف الأجنبية وهو ما أدى إلى انخفاض مصاريفها، ويمكن أن يكون سبب انخفاض المصاريف هو عدم زيادة النشاطات غير الإقراضية أو استقرارها.

٢ - بالنسبة للأثر المترتب على الأرباح المحاسبية: تأثرت الأرباح المحاسبية بدخول المصارف الأجنبية بشكل مرغوب فيه - من وجهة نظر المصارف المحلية - في كل الدول محل العينة، فلم تنخفض الأرباح المحاسبية بدخول المصارف الأجنبية، بل عملت المصارف المحلية على تعويض خسارتها من العمليات التقليدية، بالتوجه إلى المصادر الأخرى للأرباح المحاسبية؛ مثل النشاطات غير الإقراضية. وكذلك مقدرة المصارف المحلية على مواجهة المنافسة والمحافظة على هذه

مصاريها التشغيلية وإدارتها بكفاءة وفعالية عالية، وعملت هذه المصارف على تخفيض هذه المصاريف، وإدارتها بشكل جيد وبكفاءة عالية، واتبعت الوسائل الحديثة لتخفيض هذه المصاريف لكي تحقق أكبر عائد ممكن من عملياتها.

٥ - الأثر المترتب على مخاطر

المصارف في الأجل القصير:
المصارف المحلية في البحرين تأثرت بشكل غير مرغوب فيه - من وجهة نظر المصارف المحلية - بدخول المصارف الأجنبية فيما يتعلق بالمخاطر في الأجل القصير. والسبب في زيادة هذه المخاطر هو التوسع في منح الائتمان للمحافظة على أرباحها المحاسبية.

بينما أوضحت النتائج أن مصارف الإمارات لم تتأثر بدخول المصارف الأجنبية بل حافظت على أدائها من كل النواحي بشكل جيد؛ وذلك دليل على قوة ومتانة هذه المصارف وقدرتها على مواجهة المنافسة. وبسبب ذلك حافظت المصارف المحلية في الإمارات على نوعية عملائها ذوي الملاءة الائتمانية العالية، ولم تتجه إلى المستويات الدنيا من العملاء، وبذلك لم تتعرض هذه المصارف إلى مخاطر الأجل القصير، ولم تزد من الاحتفاظ بمخصصات قروض متعثرة أكثر من اللازم، وهذا يدل على مدى الكفاءة في إدارة المخاطر.

لتطوير عملياتها التقليدية إلى عمليات حديثة لتعويض خسارتها في الأرباح المحاسبية وانخفاض هامش صافي الفائدة.

تؤدي الزيادة في دخول المصارف الأجنبية إلى زيادة في النشاطات غير الإقراضية في سلطنة عمان، فقد عملت المصارف المحلية على تطوير عملياتها وأدائها لكي تستطيع مواجهة المنافسة مع المصارف الأجنبية الداخلة ومواكبة تطور العمليات المصرفية. تم اللجوء إلى النشاطات غير الإقراضية للمحافظة على الأرباح المحاسبية ومستوى هامش صافي الفائدة ومستوى معين من المخاطر لمواجهة الضغوطات التي تفرضها المنافسة.

٤ - الأثر المترتب على المصاريف

التشغيلية: أثر دخول المصارف الأجنبية على المصاريف التشغيلية بشكل غير مرغوب فيه - من وجهة نظر المصارف المحلية - في كل من البحرين، الإمارات، وسلطنة عمان، حيث إن هذا الدخول لم يخفض المصاريف التشغيلية بل عمل على رفعها، وذلك دليل على أن المصارف المحلية في هذه الدول لم تعمل على إدارة مصاريها التشغيلية بشكل جيد وبكفاءة عالية. بينما كان الأثر بشكل مرغوب فيه في كل من الأردن، قطر، والسعودية، إذ إن المنافسة مع المصارف الأجنبية حفزت هذه المصارف على تخفيض

- أكثر تفصيلاً. مع ضرورة زيادة عدد متغيرات البحث في الدراسات المستقبلية لكل دولة، وتوضيح هذه المتغيرات وتأثيرها على المصارف المحلية، حيث إنه هناك متغيرات تخص المصارف بشكل إفرادي إذا تمت الدراسة لكل بلد على حدة. وعمل دراسات مستقبلية في العالم العربي تقيس الأثر المتبادل للدخول المصرفي الأجنبي على المصارف المحلية والأجنبية في الوقت نفسه.
- ٢ - ضرورة توجه المصارف إلى زيادة أرباحها المحاسبية عن طريق تطوير عملياتها غير الإقراضية، وتحديث عملياتها ومواكبة التطور في العمليات المصرفية، لكي تحافظ هذه المصارف على مستوى ربح معين.
- ٣ - تشجيع وتسهيل دخول مصارف أجنبية، مع الحرص على أن لا يتم من خلالها السيطرة على القطاع المصرفي.
- ٤ - نوصي بعمل دراسة مستقلة عن أثر الدخول الأجنبي إلى دولة الكويت من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٠؛ لأنه لم يكن هناك دخول أجنبي إليها قبل هذه الفترة. أما باقي الدول عينة الدراسة فقد كان هناك دخول أجنبي، وكان أثره واضحاً على البنوك المحلية.
- ٥ - عمل دراسة مقارنة بين متغيرات البنوك المحلية والبنوك الأجنبية في الدول عينة البحث.

كذلك المصارف المحلية في الأردن أيضاً اتجهت لنوعية عملاء جيدة في عملياتها الإقراضية، أي إن دخول المصارف الأجنبية لم يؤثر على النوعية التي تتعامل معها المصارف المحلية، بل بقيت على نفس المستوى من الأداء، وهذا دليل على أن المصارف المحلية حافظت على نوعية عملائها ولم تتعرض لمخاطر القروض المتعثرة، وأيضاً عملية تحصيلها لهذه القروض ذات كفاءة عالية، أي إن المصارف الأجنبية حفزت المصارف المحلية في الأردن على المحافظة على نوعية عملائها مهما كانت درجة المنافسة.

أيضاً أثر دخول المصارف الأجنبية على مستوى المخاطر في قطر، والسعودية وسلطنة عمان بشكل مرغوب فيه - من وجهة نظر المصارف المحلية - حيث لم تزد هذه المخاطر، وبقيت المصارف محافظة على نوعية جيدة من العملاء، وأيضاً التوجه إلى النشاطات غير الإقراضية في سلطنة عمان عمل على تخفيض هذه المخاطر.

ثانياً: التوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة

بالاعتماد على نتائج البحث فإنه يمكن اقتراح النتائج الآتية:

- ١ - ضرورة إجراء دراسات مستقبلية مماثلة؛ مثل إجراء مقارنة بين الخليج العربي والأردن، وكذلك لكل دولة على حدة، حيث يتم بيان وضع المصارف وإبرازها بشكل

المراجع

- العربية، مؤسسة اكسبرس للطباعة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة. العدد الثاني.
- فايز إبراهيم الحبيب، ٢٠٠٠، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة.
- هاني حامد الضمور، ٢٠٠٤، العوامل المحفزة للاستثمار المشترك المحددة لاختيار الشريك المحلي: مدخل إستراتيجي تسويقي، دراسة ميدانية، مجلة دراسات: سلسلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلة ٣١، عدد ١: ٦٥-٦٦.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٠، نحو اتفاقية دولية للاستثمار.
- نبيه غطاس، ١٩٨٢، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان.
- Angelo A. Unite and Micheal j. Sullivan. 2003. The Effect of Foreign Entry and Ownership Structure on the Philippines Domestic Banking Market. *Journal of Banking and Finance*, 27: 2323-2345.
- Claessens, S., Demirguc-kunt. A. and Hurzinga. H., 2001. How does Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market? *Journal of Banking and Finance*, 25: 891-911.
- Nihal Bayraktar and Yan Wang, 2004. *Foreign Bank Entry, Performance of Domestic Banks and the Sequence of Financial Liberalization*. Penn State University-Harrisburg and World Bank, 2nd Draft.
- Robert Lensink and Niels Hermes. 2004. The Short-Term Effects of Foreign Bank Entry on Domestic Bank Behaviors: Does Economic Development Matter?, *Journal of Banking and Finance*, 28: 553-568.
- Timothy, W. Koch, and S, Scott MacDonald. 2003. *Bank Management*, South-Western, USA.
- إسماعيل إبراهيم طراد، جمعة محمود عباد، ٢٠٠٢، التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، شرح من منظور مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- دايل ويغل وآخرون، ١٩٩٨، الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة التمويل الدولية.
- طارق عبد العال حماد، ٢٠٠١، تقييم أداء المصارف التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية بالإسكندرية.
- عبدالله محمد شامية، محمد محمود النصر، ٢٠٠٢، الاقتصاد الجزئي، دار الفكر، عمان.
- عبدالله مهنا سالم، ١٩٩٨، عمليات البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية.
- علي توفيق الصادق، معبد الجارحي، نبيل لطيفة، ١٩٩٦، السياسات النقدية في الدول

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث لكل بلد على حدة لكل القطاعات للفترة كاملة:

جدول ٩
تحليل وصفي لمتغيرات البحث للبلدان مجتمعة (لكل الفترة ولكل القطاعات)

	NIM	PTOI	OOI	OE	RISK	FE	NIBA	EQUITY	F	OVERHD	SCARC	RESERVE	GROWTH
Mean	5.041	1.599	1.123	2.077	1.385	0.382	0.482	11.942	1.819	2.077	4.093	0.077	8.545
Median	3.575	1.702	0.900	1.904	0.765	0.357	0.491	10.779	1.469	1.904	4.500	0.070	10.269
Maximum	21.080	6.210	11.530	10.570	16.300	0.696	0.973	37.687	16.998	10.570	9.000	0.190	26.270
Minimum	-0.290	-10.800	-0.403	0.090	-1.483	0.000	0.076	-31.355	-2.768	0.090	0.000	0.000	-14.131
Std. Dev.	4.026	1.400	1.088	1.085	1.845	0.238	0.172	6.375	2.491	1.085	2.944	0.052	9.028
Skewness	1.767	-3.022	4.773	2.311	3.176	-0.262	-0.124	-0.024	2.434	2.311	-0.091	0.702	-0.369
Kurtosis	5.536	22.816	35.393	14.224	19.722	1.569	2.633	10.486	14.432	14.224	1.603	3.177	2.790
Jarque-Bera	425.5	9657.3	25659.7	3315.2	7199.4	52.3	4.4	1261.0	3473.6	3315.2	44.7	45.1	13.262
Probability	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.110	+0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.001
Observations	540	540	540	540	540	540	540	540	540	540	540	540	540
Cross sections	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61

جدول ١٠
تحليل وصفي لمتغيرات البحث لمملكة البحرين (لكل الفترة ولكل القطاعات)

	NIM	PTOI	OOI	OE	RISK	FE	NIBA	EQUITY	F	OVERHD	SCARC	RESERVE	GROWTH
Mean	2.197	1.693	2.234	2.150	3.643	0.664	0.385	13.075	-0.085	2.150	4.008	0.050	7.913
Median	2.140	1.395	1.140	1.865	2.921	0.684	0.435	10.370	-0.298	1.865	5.600	0.050	6.544
Maximum	5.532	6.210	11.530	6.220	8.036	0.696	0.643	30.630	1.594	6.220	6.900	0.050	20.406
Minimum	-0.290	0.070	0.200	0.590	1.133	0.542	0.076	6.340	-1.303	0.590	1.200	0.050	-2.597
Std. Dev.	1.139	1.323	2.693	1.327	1.920	0.047	0.167	7.249	0.991	1.327	2.232	0.000	7.187
Skewness	0.987	1.713	1.982	1.508	0.816	-2.170	-0.688	1.452	0.427	1.508	-0.274	NA	0.267
Kurtosis	4.997	5.958	5.838	5.002	2.512	6.019	2.213	3.581	1.792	5.002	1.377	NA	2.017
Jarque-Bera	16.4	42.7	49.5	27.3	6.0	58.2	5.2	18.3	4.6	27.3	6.1	NA	2.6
Probability	0.000	0.000	0.000	0.000	0.049	0.000	0.073	0.000	0.102	0.000	0.047	NA	0.271
Observations	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
Cross sections	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6

جدول ١١
تحليل وصفي لمتغيرات البحث للإمارات العربية (لكل الفترة ولكل القطاعات)

	NIM	PTOI	OOI	OE	RISK	FE	NIBA	EQUITY	F	OVERHD	SCARC	RESERVE	GROWTH
Mean	3.437	2.084	1.384	2.101	0.811	0.568	0.391	15.619	2.540	2.101	0.000	0.070	10.328
Median	3.170	2.302	1.340	1.880	0.319	0.574	0.382	14.730	2.100	1.880	0.000	0.070	11.429
Maximum	6.750	4.639	3.256	6.750	16.300	0.587	0.834	33.060	4.700	6.750	0.000	0.070	20.381
Minimum	1.470	-10.800	0.270	0.230	-1.483	0.543	0.090	-3.230	1.300	0.230	0.000	0.070	-5.795
Std. Dev.	1.132	1.650	0.677	0.992	2.179	0.018	0.136	5.719	1.027	0.992	0.000	0.000	7.892
Skewness	0.662	-4.876	0.652	1.483	6.234	-0.468	0.907	0.374	0.783	1.483	NA	NA	-0.644
Kurtosis	2.838	36.149	3.023	7.245	44.441	1.500	4.960	3.770	2.743	7.245	NA	NA	2.551
Jarque-Bera	8.7	5820.6	8.3	130.7	9130.1	15.2	34.7	5.6	12.3	130.7	NA	NA	9.1
Probability	0.013	0.000	0.016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.060	0.002	0.000	NA	NA	0.011
Observations	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117
Cross sections	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13

جدول ١٢
تحليل وصفي لمتغيرات البحث للأردن (لكل الفترة ولكل القطاعات)

	NIM	PTOI	OOI	OE	RISK	FE	NIBA	EQUITY	F	OVERHD	SCARC	RESERVE	GROWTH
Mean	11.916	0.637	0.544	1.961	0.683	0.265	0.608	7.948	2.563	1.961	6.226	0.110	6.405
Median	11.228	0.902	0.419	1.876	0.442	0.263	0.606	8.781	1.740	1.876	6.500	0.100	5.148
Maximum	21.080	3.044	2.437	4.979	6.172	0.278	0.808	24.076	6.992	4.979	9.000	0.140	14.923
Minimum	6.289	-7.184	-0.403	0.507	-0.138	0.263	0.398	-31.355	0.608	0.507	2.500	0.080	1.992
Std. Dev.	3.531	1.359	0.448	0.790	0.857	0.005	0.101	7.218	1.906	0.790	2.236	0.029	4.236
Skewness	0.579	-2.538	1.903	0.923	3.442	2.397	-0.122	-2.393	1.234	0.923	-0.358	0.029	1.111
Kurtosis	2.606	13.411	7.302	5.221	19.091	6.747	2.228	12.613	3.721	5.221	1.682	1.100	2.743
Jarque-Bera	6.978	625.980	153.979	38.905	1429.54	172.781	3.059	538.155	30.849	38.905	10.497	16.863	23.357
Probability	0.031	0	0	0	0	0	0.217	0	0	0	0.005	0	0
Observations	112	112	112	112	112	112	112	112	112	112	112	112	112
Cross sections	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13

4

جدول ١٣
تحليل وصفي لمتغيرات البحث للكويت (لكل الفترة ولكل القطاعات)

	NIM	PTOI	OOI	OE	RISK	FE	NIBA	EQUITY	F	OVERHD	SCARC	RESERVE	GROWTH
Mean	2.620	1.863	0.868	1.275	1.757	0.040	0.587	14.174	1.860	1.275	5.372	0	8.971
Median	2.430	1.910	0.830	1.180	1.379	0.000	0.585	11.561	1.700	1.180	6.750	0	15.988
Maximum	6.197	3.850	3.140	2.740	6.104	0.357	0.973	37.687	4.004	2.740	7.500	0	26.172
Minimum	0.040	0.170	0.120	0.090	0.115	0.000	0.225	6.758	0.000	0.090	2.400	0	-14.131
Std. Dev.	1.125	0.793	0.445	0.484	1.416	0.113	0.156	7.162	1.431	0.484	2.064	0	13.142
Skewness	0.748	0.094	1.895	0.707	1.534	2.475	0.222	1.874	0.214	0.707	-0.341	NA	-0.519
Kurtosis	3.999	2.835	9.923	4.111	5.079	7.125	2.971	5.690	1.733	4.111	1.299	NA	1.866
Jarque-Bera	10.926	0.212	210.222	10.912	46.347	140.115	0.670	71.837	6.035	10.912	11.341	NA	7.973
Probability	0.004	0.899	0.000	0.004	0.000	0.000	0.715	0.000	0.049	0.004	0.003	NA	0.019
Observations	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
Cross sections	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9

جدول ١٤
تحليل وصفي لمتغيرات البحث لسلطنة عمان (لكل الفترة ولكل القطاعات)

	NIM	PTOI	OOI	OE	RISK	FE	NIBA	EQUITY	F	OVERHD	SCARC	RESERVE	GROWTH
Mean	4.519	1.827	1.315	3.342	1.528	0.620	0.275	11.603	2.169	3.342	5.607	0.050	7.190
Median	4.310	2.141	1.280	3.150	0.974	0.611	0.267	12.002	-0.305	3.150	6.850	0.050	6.838
Maximum	6.404	3.513	2.930	10.570	8.613	0.647	0.403	15.450	16.998	10.570	8.460	0.050	26.270
Minimum	3.383	-7.265	0.790	1.709	-0.530	0.600	0.177	6.684	-2.768	1.709	2.300	0.050	-11.067
Std. Dev.	0.673	1.616	0.368	1.410	1.677	0.019	0.061	2.458	6.044	1.410	2.448	0.000	9.921
Skewness	0.953	-4.161	1.846	3.191	1.937	0.311	0.190	-0.523	1.673	3.191	-0.283	NA	0.102
Kurtosis	3.823	23.595	9.309	16.678	8.190	1.420	1.886	2.169	4.396	16.678	1.340	NA	2.997
Jarque-Bera	8.082	925.152	100.172	427.148	78.645	5.409	2.599	3.349	24.649	427.148	5.768	NA	0.078
Probability	0.018	0.000	0.000	0.000	0.000	0.067	0.273	0.187	0.000	0.000	0.056	NA	0.962
Observations	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Cross sections	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5

جدول ١٥
تحليل وصفي لمتغيرات البحث لدولة قطر (لكل الفترة ولكل القطاعات)

	NIM	PTOI	OOI	OE	RISK	FE	NIBA	EQUITY	F	OVERHD	SCARC	RESERVE	GROWTH
Mean	3.370	1.796	1.248	2.378	2.577	0.620	0.369	11.001	3.066	2.378	4.956	0.190	12.714
Median	3.085	1.906	1.080	2.280	2.366	0.583	0.432	9.810	2.262	2.280	6.300	0.190	12.714
Maximum	6.664	3.398	6.056	6.640	7.647	0.667	0.663	21.980	6.997	6.640	6.600	0.190	24.709
Minimum	1.580	-3.882	0.290	1.080	0.000	0.583	0.112	6.930	0.296	1.080	1.900	0.190	-9.226
Std. Dev.	1.014	1.018	0.942	1.021	2.055	0.042	0.143	3.936	2.203	1.021	1.951	0.000	10.001
Skewness	1.045	-3.179	2.490	1.379	0.786	0.224	-0.425	1.220	0.856	1.379	-0.627	NA	-0.934
Kurtosis	4.439	19.235	13.430	6.775	2.965	1.050	1.988	3.551	2.400	6.775	1.558	NA	3.129
Jarque-Bera	14.481	683.970	300.570	49.195	5.558	9.006	3.927	14.088	7.409	49.195	8.219	NA	7.884
Probability	0.001	0.000	0.000	0.000	0.062	0.011	0.140	0.001	0.025	0.000	0.016	NA	0.019
Observations	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54
Cross sections	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6

جدول ١٦
تحليل وصفي لمتغيرات البحث للمملكة العربية السعودية (لكل الفترة ولكل القطاعات)

3	NIM	PTOI	OOI	OE	RISK	FE	NIBA	EQUITY	F	OVERHD	SCARC	RESERVE	GROWTH
Mean	3.435	1.648	0.927	2.061	0.546	0.149	0.586	10.039	-0.144	2.061	4.413	0.073	6.870
Median	3.290	1.751	0.840	1.992	0.347	0.167	0.581	9.660	-0.200	1.992	5.470	0.070	10.269
Maximum	7.764	2.880	3.845	9.060	1.923	0.231	0.808	13.878	0.900	9.060	6.670	0.087	17.076
Minimum	1.140	-6.090	0.270	0.589	-0.133	0.100	0.386	2.960	-1.300	0.589	1.600	0.067	-11.532
Std. Dev.	1.226	1.047	0.502	0.950	0.479	0.047	0.085	2.176	0.669	0.950	1.972	0.006	9.063
Skewness	1.796	-5.023	3.078	5.012	1.322	0.188	0.186	-0.311	-0.084	5.012	-0.393	1.699	-0.724
Kurtosis	6.821	38.061	16.759	37.630	3.969	1.629	2.743	3.418	2.002	37.630	1.427	4.943	2.484
Jarque-Bera	92.809	4489.337	766.853	4386.488	26.746	6.823	0.689	1.900	3.455	4386.488	10.433	51.695	7.982
Probability	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.033	0.709	0.387	0.178	0.000	0.005	0.000	0.018
Observations	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
Cross sections	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9

جدول ١٧
المملكة الأردنية الهاشمية

٠٨	٠٧	٠٦	٠٥	٠٤	٠٣	٠٢	٠١	٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	الفترة
/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩٠	/٩١	/٩٢	/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩١	/٩١	/٩٢	/٩١	نسبة موجودات البنوك المحلية إلى إجمالي الموجودات
/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩٠	/٩١	/٩٢	/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩١	/٩١	/٩٢	/٩١	نسبة موجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي الموجودات
/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩٠	/٩١	/٩٢	/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩١	/٩١	/٩١	/٩١	نسبة وائع البنوك المحلية إلى إجمالي الودائع
/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩٠	/٩١	/٩٢	/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩١	/٩١	/٩١	/٩١	نسبة وائع البنوك الأجنبية إلى إجمالي الودائع
/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩٠	/٩١	/٩٢	/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩١	/٩١	/٩١	/٩١	نسبة تسهيلات البنوك المحلية إلى إجمالي التسهيلات
/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩٠	/٩١	/٩٢	/٨٩	/٩١	/٩٠	/٩١	/٩١	/٩١	/٩١	نسبة تسهيلات البنوك الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات

جدول ١٨
الإمدرات العربية المتحدة

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	السملة
/٨٠	/٧٨	/٧٦	/٧٨,٢	/٧٧,٤	/٧٥,٢	/٧٤,٤	نسبة موجودات البنوك المحلية إلى إجمالي الموجودات
/٢٠	/٢٢	/٢٤	/١٨,٨	/٢٢,٦	/٢٤,٨	/٢٥,٦	نسبة موجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي الموجودات
/٨٠,٨	/٧٩,٦	/٧٨,٥	/٧٨,٥	/٧٧,٥	/٧٦,٤	/٧٥,٦	نسبة ودائع البنوك المحلية إلى إجمالي الودائع
/١٩,٢	/٢٠,٤	/٢١,٥	/١٧,٥	/٢٢,٥	/٢٣,٦	/٢٤,٤	نسبة ودائع البنوك الأجنبية إلى إجمالي الودائع
/٨٥	/٥٥,٥	/٨٢,٧	/٨١	/٧٩,٦	/٧٧	/٧٨	نسبة تسهيلات البنوك المحلية إلى إجمالي التسهيلات
/١٥	/٤٤,٥	/١٧,٣	/١٩	/٣٠,٤	/٢٢	/٢٢	نسبة تسهيلات البنوك الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات

جدول ١٩
دولة قطر

٠٧	٠٦	٠٥	٠٤	٠٣	٠٢	٠١	٢٠٠٠	٩٩	السملة
/٩١	/٩٠,١	/٨٩,٣	/٨٩,٢	/٨٩,٣	/٨٩	/٨٩	/٨٧,٤	/٨٧,٤	نسبة موجودات البنوك المحلية إلى إجمالي الموجودات
/٩	/٩,٩	/١٠,٧	/١٠,٨	/١٠,٧	/١١	/١١	/١٢,٦	/١٢,٦	نسبة موجودات البنوك الأجنبية إلى إجمالي الموجودات
/٩٠,٥	/٨٨,٩	/٨٨,٤	/٨٨,٩	/٨٨,٩	/٨٩	/٨٨,٤	/٨٧	/٨٦	نسبة ودائع البنوك المحلية إلى إجمالي الودائع
/٩,٥	/١١,١	/١١,٦	/١١,١	/١١,١	/١١	/١١,٦	/١٣	/١٤	نسبة ودائع البنوك الأجنبية إلى إجمالي الودائع
/٩٢,٢	/٩١,٧	/٩٠,٥	/٩٠,٧	/٩٠,٥	/٩١,١	/٩١,١	/٨٨,٦	/٨٩	نسبة تسهيلات البنوك المحلية إلى إجمالي التسهيلات
/٧,٨	/٨,٣	/٩,٥	/٩,٣	/٩,٥	/٩	/٨,٩	/١١,٤	/١١	نسبة تسهيلات البنوك الأجنبية إلى إجمالي التسهيلات

جدول ٢٠

DEPENDENT.	IRS ⁽¹⁾			PTOI ⁽²⁾			OOI ⁽³⁾			OE ⁽⁴⁾			RISK ⁽⁵⁾		
	OLS	FIX	RND	OLS	FIX	RND	OLS	FIX	RND	OLS	FIX	RND	OLS	FIX	RND
C	-0.90	-	2.29	3.004	-	2.84	-0.81	-	-0.58	2.55	-	3.20	-0.31	-	0.77
OE?	0.05	0.09	0.04	***-0.54	***-0.77	***-0.67	***0.30	*0.14	***0.17	-	-	-	0.08	**0.31	**0.3
FE?	0.21	**2.84	-1.66	-0.08	*3.39	0.75	***0.57	**2.52	***1.12	**0.92	***-11.2	0.44	***1.99	**3.57	0.74
NIBA?	***7.53	2.27	***4.73	***-2.55	0.005	***-2.17	-0.32	0.20	-0.06	***-1.71	**1.98	***-2.07	-0.40	-1.94	-0.81
EQUITY?	-0.05	-0.02	-0.036	***0.09	*0.09	***0.095	***0.087	*0.03	***0.059	0.01	-0.04	-0.06	0.017	-0.03	-0.01
F?	**0.46	-0.08	-0.01	-0.08	0.06	0.004	-0.05	0.05	0.03	*-1.2	-0.04	-0.08	0.065	0.04	0.038
SCARC?	***0.34	0.09	0.071	-0.039	-0.03	-0.013	0.027	0.006	0.02	0.03	-0.068	2.03	***0.19	-0.04	0.07
RESERVE?	***22.98	8.42	17.96	-1.45	-5.006	-3.53	-	-	-	-	-	-	-	-	-
GROWTH?	***-0.09	**0.01	-0.01	0.005	-0.003	-0.018	-0.001	-0.0003	-0.001	-0.006	*0.003	-0.004	*-0.02	-0.005	**0.015
F-ST	10.48	877.38	-	16.29	78.67	-	19.88	253.3	-	7.20	67.35	-	4.37	103.76	-
ADJ. R SQ	0.29	0.97	0.97	0.40	0.72	0.78	0.42	0.88	0.92	0.16	0.59	0.65	0.11	0.75	0.81
HAUSMAN****	-	-	37.31	-	-	17.37	-	-	18.73	-	-	6.89	-	-	11.45

موزنات عطيشى و خايط الزمطى

ABSTRACT

THE IMPACT OF FOREIGN BANKS ENTRY ON RISK AND RETURN: EVIDENCE FROM THE JORDANIAN AND THE ARAB GULF BANKING

SUZAN S. ISSA

University of Petra

KHALID A. AL-ZOU'BI

Hashemite University

This research paper examines the expected effects for the entry of foreign banks on the domestic banking market in Jordan and the Arab Gulf countries. The trsearch is based on the finanical statements of sample of 52 banks during the period of 1996-2004. Data is collected from the Workd Bank, Bank Scope, Arab Monetary Fund, International Monetary Fund, and annual reports. Conclusions show that the entry of foreign banks has an unfavourable effect on net interest margin, accounting profit, and banking risk, and a favourable effect on non-lending ectivities and operating expenses.

سوزان سمير عيسى (دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٦)، أستاذ مساعد بقسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة البترا، المملكة الأردنية الهاشمية، لها اهتمامات بحثية في مجال البنوك، والاستثمار وغيرها من الموضوعات الحديثة المتعلقة في مجال المال والأعمال.

خالد عبدالعال الزعبي (دكتوراه في الاقتصاد المالي ، جامعة ولاية كنساس، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠١)، أستاذ مشارك بقسم العلوم المالية والمصرفية، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية، له اهتمامات بحثية في مجال الأسواق المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية.